

# مجموع رسائل

في أصول الفقه

الأولى من أصول الشافعية

للإمام ابن فورك الأصماني

الثانية من أصول الظاهرية

للشيخ محي الدين بن عربي الأندلسي

الثالثة من أصول المالكية

لنجم الدين الطوفي البغدادي

الرابعة للجلال السيوطي

﴿ الطبعة الأولى ﴾

بالمطبعة الاهلية في بيروت سنة ١٣٢٤

# مجموع رسائل

في أصول الفقه

الأولى من أصول الشافعية

للإمام ابن فورك الأصماني

الثانية من أصول الظاهرية

للشيخ محي الدين بن عربي الاندلسي

الثالثة من أصول المالكية

لنجم الدين الطوفي البغدادي

الرابعة للجلال الاسيوطي

﴿ الطبعة الأولى ﴾

بالمطبعة الاهلية في بيروت سنة ١٣٢٤

## فهرست مقدمة ابن فورك في الاصول

صحيفة

- ٣ ترجمة المؤلف
- ٤ ادلة الشرع
- ٥ وجوه ادلة الكتاب النص والظاهر والعموم والمجمل وتعريفاتها
- ٧ وجوه ادلة السنة
- ٨ الفعل النبوي والاقرار
- ٩ الاجماع
- ١٠ فصل في منقول الاصل وهو لحن الخطاب وخوى الخطاب  
(ودليل الخطاب ومعنى الخطاب وهو القياس واقسامه
- ١٢ في الاحتجاج بالقياس قولان
- الاستصحاب واقسامه

## مقدمت في نكت من أصول الفقه

تأليف

الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الحسين  
ابن فورك الاصبهاني الشافعي  
عليه الرحمة والرضوان  
المتوفى سنة ٤٠٦

كان متكلماً اديباً نحويّاً اصولياً واعظاً بلغت مصنفاته في اصول الفقه  
والدين ومعاني القرآن قريباً من مائة مصنف ، اقام بالعراق مدة يدرس  
ثم توجه الى الري فسعى به فراسله اهل نيسابور فوردوها وبني له بها  
مدرسة واخصب به روض العلوم ودعى الى غزوة وجرت له  
بها مناظرات ولما عاد منها الى نيسابور توفي في الطريق  
فحمل الى نيسابور ودفن بالحيرة بكسر الحاء محلة  
كبيرة بنيسابور — كذا في تاريخ ابن خلكان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على نبيه الأئمين ، محمد خاتم النبيين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وسلامه الى يوم الدين ، قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الحسين بن فورك رحمه الله : هذا كتاب ذكرنا فيه نكتاً من أصول الفقه ، جعلناها مقدمة لغيرها ، مقنعة في بابها .

فأول ذلك الكلام في اقسام ادلة الشرع ، واعلم ارشدك الله ان ادلة الشرع ثلاثة : اصل ، ومعقول اصل ، واستصحاب حال ، فأما الاصل فالكتاب والسنة والاجماع ، وأما معقول الاصل فاربعة اضرب : لحن الخطاب وخفى الخطاب ودليل الخطاب ومعنى الخطاب وأما استصحاب الحال فعلى قسمين : استصحاب حال العقل ، واستصحاب حال الشرع ، وقد الحق بهذا الاصل لواحق وتوابع فانا اذكرها في موضعها ان شاء الله تعالى

## باب بيان وجوع أدلة الكتاب

اعلم ان الكتاب اربعة اضرب: النص والظاهر والعموم والمجمل، فاما النص: فهو لفظ لا يحتمل التأويل فيما هو نص فيه، واما الظاهر فكل لفظ احتمل امرين وهو في احدهما اظهر من الآخر وهو على ضربين: ظاهر بالوضع وظاهر بالدليل. فأما الظاهر بالوضع فهو ان يكون اللفظ في احد احتماليه اظهر في موضوع الشرع او اللغة فيحمل على موضوعه ولا يعدل به عن موضوعه ذلك الى غيره. فاما الموضوع في الشرع فاختلف فيه اصحابنا على قولين: فمنهم من قال: ان الصلاة موضوعة لهذه الافعال والصوم موضوع في اشرع الامساك المخصوص فاي موضع ورد ذلك وامثاله فيه حمل على موضوعه في الشرع ولا يحمل على غيره الا بدليل<sup>(١)</sup> وأما الموضوع في اللغة فالامر والنهي وغيرها من انواع الخطاب فيحمل على موضوعهما في اللغة ولا يصرف الى غير ذلك الا بدليل

(١) اي فهي بمعانيها المذكورة حقائق شرعية مستندة الى وضع الشارع وتعيينه اياها بازاء تلك المعاني بحيث تدل عليها بغير قرينة ومنهم من قال ان الصلاة وما معها مستعملة في الشرع بمعانيها المذكورة بطريق الغلبة اي غلبة تلك الالفاظ على معانيها او بالنقل فتكون حقائق عرفية خاصة لا شرعية. انظر لثمة البحث وثمرته في معالم الاصول لجمال الدين العاملي



واما الظاهر بدليل فهو ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى الآ ان  
الدليل قد دلّ على ان المراد به غيره فيحمل على ما دلّ عليه الدليل  
وذلك مثل قوله عز وجل ( والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء )  
ولفظه موضوع للخبر الا ان الدليل دلّ على انه لا يجوز ان يكون المراد  
به الخبر لانا لو جعلناه خبراً لما وقع بخلاف مخبره لاننا نرى من المطلقات  
من يتربصن ومن لا يتربصن وخبر الله عز وجل لا يقع بخلاف  
مخبره فثبت انه اراد به الامر فيحمل على ذلك ولا يعدل عنه  
الا بدليل

واما العموم فهو كل لفظ عم شيئين لا مزية لاحدهما على الآخر  
والفاظه اربعة اضرب : لفظ الجمع كالسلمين والمشركون والابرار  
والفجار ، الثاني الالفاظ المبهمة : كمن فيمن يعقل ، وما فيما لا يعقل في  
الاستفهام والشرط والجزاء ، واي في الجميع ، واين في المكان ، ومتى  
في الزمان ، الثالث : الاسم المفرد اذا دخل عليه لام التعريف كالسارق  
والقاتل وفي هذا وجهات : من اصحابنا من قال انه يحمل على  
الجنس والطبقة ومنهم من قال يحمل على العهد والأول اصح ، الرابع  
النفي في النكرات كقوله لا تكرم كافراً ولا تقتل مسلماً ، وهذه  
الالفاظ اذا تجردت حملت على العموم ولا ينخصص شي منها الا بدليل ،  
واما المجمل : فهو الذي لا يفهم المراد من لفظه ويفتقر في

البيان الى غيره وهو على ضربين : احدهما لفظ ليس له عرف في اللغة فهو كقوله تعالى ( وآتوا حقه يوم حصاده ) فهو مجمل بلا خلاف لانه لا يفهم من ظاهر اللفظ جنس الحق وقدره فهو لا يمكن العمل به ولا يصح الاحتجاج به في حق القدر وجنسه وصفته الا بدليل يدل على ذلك ، واما الذي له عرف في اللغة فهو مثل قوله عز وجل ( واقموا الصلاة وآتوا الزكاة ) ومثل قوله عز وجل ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) وما كان في معنى ذلك ، وفيها وجهان احدهما : انها مجملة لا يستدل بها في احكام الصلاة الا بدليل ، الثاني انها ليست بمجملة بل هي عامة فتحمل الصلاة على كل دعاء الا ما اخرجه الدليل ، واما الحج فيحمل على كل قصد الا ما دل عليه الدليل

واما بيان وجوه ادلة السنة فعلى ثلاثة اضرب : قول وفعل وقرار . فاما القول فعلى ضربين : مبتدأ . وخارج على سبب . فاما المبتدأ فينقسم الى ما ينقسم اليه ادلة الكتاب نص وظاهر وعام ومجمل فاما النص فقوله عليه السلام في كل خمس من الابل شاة واما الظاهر فقوله عليه السلام لاسماء بنت ابي بكر رضى الله عنها : حتىه ثم اقرصيه :

واما العام فكقوله عليه السلام في البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته :



واما المقصور على سبب فكما قال عليه السلام للأعرابي لما قال  
انى واقعت اهلى في نهار رمضان فقال « اعتق رقبة » فهذا يجب  
حملة على سببه

واما الفعل فمنه ما هو خارج مخرج البيان فذلك يلحق بالاصل  
كقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلى » وصلاته صلى  
الله عليه وسلم في هذه الاوقات ، ومنه ما لا يخرج مخرج البيان فان  
كان قرينة فاختلف الناس فيه فمنهم من قال : يجب التوقف ومنهم  
من قال يجب حملة على الوجوب ، واما ما ليس بقرينة كالاكل والشرب  
والمشي في الاسواق وما كان في معنى ذلك فهو دال على الاباحة  
واما الاقرار فهو ما كان بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ومخرجه  
مخرج الجواز لانه صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يعتقد انه يري منكراً  
فلا ينكره لانه معصوم ان يقر على حرام<sup>(١)</sup>

(١) لهذا البحث تفصيل في المطولات وملخص ما في المفاتيح انه صلوات  
الله عليه اذا اطلع على امر اتى به مسلم ولم ينكر عليه مع علمه بان الفاعل لم يعلم  
بحكم ذلك الفعل بوجهه وبأن الفاعل اتى به مختاراً من غير اضطرار ولا  
غفلة ولا نسيان ان يكون تقريره صلوات الله عليه وعدم انكاره وعدم منعه  
وزجره الفاعل دليلاً على جواز ذلك الفعل كما لو صرح به او فعله وقيل يجب  
الرجوع في معرفة حكم الفعل المفروض الى دليل آخر ووجود الاقرار كعدمه  
في عدم الدلالة على الحكم الشرعي كما ان سكوت غيره لا يدل على الرضاء  
بالشيء ولا على عدمه والمعتمد الاول اهـ .

• واما الاجماع فعلى ضربين : اجماع عام كاجماع الامة على تقدير ركعات الصلاة . والنصب في الزكاة وما اشبه ذلك فمن خالف ذلك وهو عالم بالاجماع حكم بكفره واباحة دمه . واجماع خاص : كاجماع اهل العصر على حكم الحادثة

ونحن نعلم ذلك بالاتفاق والاختلاف . فاما الاتفاق : فكانفاقهم على جواز الشركة والمضاربة والصلح فيعلم ذلك بالنطق كما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا يجوز بيع امهات الاولاد : وانتشر ذلك عنه ولم ينكره عليه احد ولم يعلم له مخالف . وكما قال عمر لعثمان رضي الله عنهما وهو يخطب : اية ساعة هذه ؟ فقال ما زدت على ان توضأت . فقال عمر : والوضوء ايضاً اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بغسل الجمعة ؟

واما الاختلاف فكما قال مالك والشافعي واحمد رضي الله عنهم : ان النية واجبة في الطهارة وقال ابو حنيفة : ليست بواجبة فلوان قائلًا يقول : انها ليست بواجبة ولا سنة مندوب اليها كان مخالفاً وكما قال الشافعي رضي الله عنه فمين كان معه من الماء مالا يكفيه : يتوضأ به ويتيمم لما بقي من اعضائه وقال ابو حنيفة : لا يلزمه استعماله فلوان قائلًا يقول انه يجمع في اناء ويغسل به ما بقي من اعضائه كان مخالفاً

## فصل

واما معقول الاصل فلحن الخطاب وهو الضمر الذي لا يتم الكلام الا به كقوله تعالى « ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق » اي فضرِب فانفلق وكما قال سبحانه وتعالى « فعدة من ايام آخر » معناه سافر فأفطر فعليه عدة من ايام آخر . ومنه حذف المضاف كما قال عز وجل « واسئل القرية » اي اهل القرية ونظائره مما يكثر

واما فحوى الخطاب : فهو ما نبه اللفظ عليه مثاله قوله عز وجل « ولا اقل لهما اف ولا تنهرهما » فنبه بالاقل الادنى على الاكثر  
واما دليل الخطاب : فهو انتفاء حكم المنطوق به عما عداه كقوله عليه السلام ( في سائمة الغنم الزكاة )

واما معنى الخطاب : فهو القياس وهو على ضربين : قياس علة وقياس دلالة

فاما قياس العلة فهو ان يحمل الفرع على الاصل بالعلة التي علق عليها في الشرع وهو على ثلاثة اضرب : جلي . وظاهر . وخفي  
فاما الجلي فهو ما ثبت عليه بالنص او الاجماع ، فاما النص فكقوله عليه السلام في المرة « انها من الطوافين عليكم والطوافات »  
فهذه العلة منصوص عليها وامثالها يكثر تتبعها

واما الاجماع فكاجماع الامة على ان اذية الاب لا تجوز فاذا

سأل سائل عن ذلك اجبناه ومعناه مقيس على التأنيف  
 واما الظاهر: فكقوله عليه السلام « لا تتبعوا الطعام بالطعام  
 الا مثلاً بمثل » فان الظاهر ان العلة الطعم  
 واما الخفي: فهو ما كانت علته مستنبطة وهو ما دل عليه  
 التأثير كالحمر! وذلك انا نقول: ان العلة المؤثرة في تحريمه كونه على  
 ضرب من الاستحالة وهو وجود الشدة المطربة  
 واما الوارد على سبب فهو كقوله عليه السلام لبريرة « ملكت  
 نفسك فاختاري » فهذا وارد على سبب وهو ما نقل ان زوجها  
 كان عبداً

واما قياس الدلالة: فهو ان يحمل الفرع على الاصل من حيث  
 الشبه من غير ان يعلقه على العلة الموضوعة في الشرع وهو على ثلاثة  
 اضرب، احدها: ان تستدل على الحكم بنوع من انواع الفرع وترده  
 الى الاصل وذلك كما نقول في سجود التلاوة: انها ليست بواجبة  
 لانها سجود يفعل على الراحة الى غير القبلة فلم تكن واجبة كالنفل  
 الثاني: ان يكون الحكم في الفرع يشاكل حكم الاصل فترده  
 الى الاصل كما نقول في ظهار الذمي: من صح طلاقه صح ظهاره:  
 اصله المسلم

الثالث: ان يكون الحكم في الاصل حكم الفرع ويرده الى

اصل بان نقول في العبد انه مثابٌ معاقبٌ فاشبه الحر وبهذا يمشي .  
قياس الشبه

وفي الاحتجاج به قولان احدهما : يجوز لقول عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه في كتابه لابي موسى الاشعري رضوان الله عليه ثم  
اعرف الاشياء وقس الى آخر ما ذكره

ومن الناس من قال لا يجوز الاحتجاج به لانه لو صح الاحتجاج  
بقياس الشبه لم يبطل قياس اصلاً ولوجب الاخذ بكل قياس وان  
كان فاسداً لانه ما من فرع الا ويشبه الاصل من وجه ما . وليس  
الاخذ به من وجه الشبه اولى من رده من وجه المخالفة

واما استصحاب حال العقل<sup>(١)</sup> فنحو قولنا . ان المسلم اذا قتل  
مسلياً في دار الحرب لا ضمان عليه وان ذلك الاصل براءة الذمة فلا  
تشغل الا بداهل . ومن ذلك القول باقل ما قيل<sup>(٢)</sup> كما قلنا في دية

(١) وهو نفى ما نفاه العقل ولم يثبتته الشرع

(٢) اي مما يدخل في البراءة الاصلية ويشاركها الاخذ باقل ما قيل لانه  
مبنى على نفى ما زاد عليه بالدليل هو البراءة الاصلية فقد شاركها في مطلق  
النفى الذي يصح استصحابه وفي جمع الجوامع ويجب الاخذ باقل المقول وقد  
مر : يعني في بحث الاجماع في قوله : والتمسك باقل ما قيل حق . قال شارحه  
المحلي لانه تمسك بما اجمع عليه مع ضمنية ان الاصل عدم وجوب ما زاد عليه  
مثاله ان العلماء اختلفوا في دية الذمي الواجبة على قاتله فقيل كدية المسلم  
وقيل كنصفه او قيل كثلثها فاخذ به الشافعي للاتفاق على وجوبه ونفى وجوب —

الذمي وما كان في معنى ذلك

واما استصحاب حال الشرع فكما قلنا في المتيمم اذا رأى الماء في الصلاة انها لا تبطل لان التحريم قد صححت بالاتفاق وفي هذا وجهان : احدهما انه يصح الاحتجاج به . الثاني : انه لا يجوز ويلحق بهذا الباب استصحاب عدم اللفظ كما نقول فيمن وطئ في رمضان فعليه ما على المظاهر

الثاني : استصحاب المسكوت عنه كما قال عليه السلام للاعرابي اعتق رقبة : ولم يقل : مرها ان تعتق رقبة فكان سكوته عنها دليلاً

— الزائد عليه بالا صل فان دل دليل على وجوب الاكثر اخذ به كما في غسلات ولوغ الكلب قيل انها ثلاث وقيل انها سبع ودل حديث الصحيحين على سبع فاخذ به وفي حصول المأمول : الاخذ باقل ما قيل اثبتته الشافعي والباقلاني وحكي بعضهم اجماع اهل النظر عليه وحقيقته ان يختلف المختلفون في امر على اقاويل فياخذ باقلها اذا لم يدل على الزيادة دليل . والحاصل انهم جعلوا الاخذ باقل ما قيل مركباً من الاجماع والبراءة الاصلية وقد انكر جماعة الاخذ باقل ما قيل قال ابن حزم : وانما يصح ذلك اذا امكن ضبط اقوال جميع اهل الاسلام ولا سبيل اليه وحكي قولاً بانه يؤخذ باكثر ما قيل ليخرج من عهدة التكليف ييقين : ولا يخفأك ان الاختلاف في التقدير بالقليل والكثير ان كان باعتبار الادلة ففرض المجتهد بما صح له منها او باعتبار آراء الغير فلا عبرة به عند الجمهور بل هو متعبد باجتهاده وما يؤدي اليه نظره من الاخذ بالاقل او بالاكثر او بالوسط واما المقلد فليس له من الامر شيء اه ملخصاً بقلم جمال الدين القاسمي

على انه لا تجب عليها الكفارة

الثالث : عدم الدليل وذلك كأن نقول انه لم يوجد دليل على ان في المعلوقه زكاة واذا لم يوجد دليل يوجب الزكاة فبقى على مقتضاه  
الرابع : ان نقول : النافي لا يجب عليه الدليل لانه نافي وانما  
يجب على المثبت وهذا ليس بصحيح لانه اذا لم يكن شاكا ولا  
مستربا فلا يجوز له ان ينفي شيئا الا من حيث القطع بانتفائه كما لا  
يجوز ان يثبت شيئا الا من حيث القطع على اثباته ولما كان المثبت  
يجب عليه الدليل على ما ادعاه وجب على من نفاه ولا فرق بينهما  
والله اعلم

تم المخلص في أصول الفقه بحمد الله تعالى وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

نقلت هذه الرسالة من مجموع بدیع کتب سنة ثلاث وستين وسبعائة  
وكتابه احمد بن علي بن قاسم البجائي المغربي الاندلسي  
المرسی المالکی الشهير بالحریری رحمه الله





## تنبيه

قال بعض المتكلمين في هذا الفن :

اعلم ان اصول الفقه من اعظم العلوم الشرعية واجلها قدراً  
واكثرها فائدة وهو النظر في الادلة الشرعية من حيث تؤخذ منها  
الاحكام والتكاليف

وكان اول من كتب فيه الشافعي املى فيه رسالته المشهورة ثم  
كتب فيه الفقهاء والمتكلمون الا ان كتابة الفقهاء فيه امس بالفقه  
واليق بالفروع لكثرة الامثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها على  
النكت الفقهية

ومن كتب المتكلمين فيه كتاب البرهان لامام الحرمين  
والمستصفي للغزالي وهما من الاشعرية وكتاب العمد لعبد الجبار  
وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة . وهذه الكتب  
الاربعة هي قواعد هذا الفن واركانه على طريقة المتكلمين . ثم لخص  
هذه الكتب الاربعة فخر الدين الرازي في كتاب المحصول وسيف  
الدين الآمدي في كتاب الاحكام ثم اولع من بعدهما بتلخيص  
الكتابين وملخصاتهما هي عمدة المتأخرين اهـ



# رسالة في أصول الفقه

تأليف

العالم العامل الراسخ الكامل الشيخ

محيي الدين محمد بن عربي

الاندلسي عليه الرحمة

علق عليها حواش ممتعة

شذرة من ترجمة المؤلف

وُلد الشيخ محيي الدين سنة ٥٦٠ في مرسية شرقي الاندلس وقرأ بالسبع وسمع الحديث في بلاده ثم انتقل من مرسية الى اشبيلية سنة ٥٦٨ فاقام بها الى سنة ٥٩٨ ثم ارتحل الى المشرق حاجاً ولم يعد بعدها الى الاندلس ودخل مصر واقام بالحجاز مدة ودخل بغداد والموصل وبلاد الروم ثم رحل الى الشام واقام بدمشق الى ان توفي بها في اواخر ربيع الآخر سنة ٦٣٨ وقد ترجمه اكثر المؤرخين واما ابن خلكان فتعرض له في ترجمة الامير يعقوب بن يوسف ابن عبد المؤمن صاحب بلاد المغرب وعبارته وكان الامير يعقوب يشدد في الزام الرعية باقامة الصلوات الخمس وامر الفقهاء لا يفتون الا بالكتاب والسنة النبوية ولقد ادركنا جماعة من مشايخ المغرب ووصلوا الينا بالبلاد وهم على ذلك الطريق مثل ابي الخطاب بن دحية واخيه ابي عمرو ومحيي الدين بن العربي نزيل دمشق وغيرهم—اه كلام ابن خلكان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم ان اصول احكام الشرع المتفق عليها ثلاثة : الكتاب  
والسنة المتواترة . والاجماع . واختلف العلماء في القياس <sup>(١)</sup>  
فمن قائل بانه دليل وانه من اصول الاحكام ومن قائل بمنعه وبه اقول ، قال  
الله تعالى « واتقوا الله ويعلمكم الله » وقال تعالى « ان نتقوا الله يجعل لكم

(١) لم يرقدس سره الاستحسان من الاصول المختلف فيها وقد بين معناه  
في الباب الخمسين ومائة من فتوحاته بقوله : الاستحسان عند الفقهاء العلماء هي  
السنن التي هي الشرائع المستحسنة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اي التي  
اباح الشرع سننها لحسنها وذلك ان للعلماء بحكم شرع النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يسنوا سنة حسنة مما لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً وبما له اصل في الاحكام  
المشروعة وتسنيته اياها بما اعطاه له مقامه وبما حكم به الشرع وقرره بقوله : من  
سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها : كمسئلة بلال من الركعتين بعد  
الاذان . واحداث الطهارة عند كل حدث صغير او كبير من غير تأخير .  
وصلاة ركعتين عقيب كل وضوء . والقعود على طهارة . وكل ادب مستحسن  
مما لم يعينه الشارع فل هذه الامة تسنيته ولهم اجر من عمل بذلك غير انهم كما  
قلنا لا يحلون حراماً ولا يحرمون حلالاً ولا يحدثون حكماً البتة ثم لهم الرفعة  
الالهية العامة التي تصحبهم في الدنيا والآخرة انتهى ونحوه في الباب التاسع  
من فتوحاته ايضاً

فرقاناً» وقال « اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم » مثل قوله في عبده خضر « آتيناها رحمة من عندنا وعلماها من لدنا علماً » فجعل اعطاءه العلم عبده من رحمته : والتقوى عمل مشروع لنا فلا بد ان تكون التقوى ينسب حكمها الى دليل من هذه الادلة او الى كلها في اي مسألة يلزمنا فيها تقوى الله . قال الجنيد : علما هذا مقيد بالكتاب والسنة . وهما الاصلان الفاعلان والاجماع والقياس انما يشبتان . وتصح دالتهما بالكتاب والسنة . فهما اصلان في الحكم منفعلتان . فظهرت عن هذه الاربعة الحقائق نشأة الاحكام المشروعة التي بالعمل بها تكون السعادة . فان الموجودات ظهرت عن اربع حقائق آلهية وهي : الحياة والعلم والارادة والقدرة . والاجسام ظهرت عن اربع حقائق : عن حرارة وبرودة وببوسة ورطوبة . والمولدات ظهرت عن اربعة اركان : نار وهواء وماء وتراب . وجسم الانسان والحيوان ظهر عن اربعة اخلاط : صفراء وسوداء ودم وبلغم . فالحرارة والبرودة فاعلان والرطوبة واليبوسة منفعلتان فاعلم

ولما كان شرع الله وحكمه في حركات الانسان المكلف لا يؤخذ الا من القرآن . كذلك لم يوجد الا بالمتكلم به وهو الله تعالى فقال للشيء كن فكان ، كان القرآن اقوى دليل يستند اليه او ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قام الدليل العقلي على صدقه في انه يخبر عن جميع ما شرعه في عبيد الله

وقد يكون ذلك الخبر اما باجماع من الصحابة وهو الاجماع . او من بعضهم بنقل العدل عن العدل وهو خبر الواحد . وباي طريق

وصل إلينا<sup>(١)</sup> فنحن متعبدون بالعمل به بلا خلاف بين علماء الاسلام  
ولهذا يقول اهل الاصول في الاجماع: انه لا بد ان يستند الى نص<sup>٢</sup>  
وان لم ينطق به . واما القياس فمختلف في اتخاذه دليلاً واصلاً فان  
له وجهاً في المعقول . ففي مواضع تظهر قوة الاخذ به على تركه وفي  
مواضع لا يظهر ذلك . ومع هذا فما هو دليل مقطوع به فاشبه خبر  
الاحاد فان الاتفاق على الاخذ به مع كونه لا يقيد العلم<sup>(٣)</sup> وهو اصل من  
اصول اثبات الاحكام فليكن القياس مثله اذا كان جليلاً لا يرتاب فيه .  
وعندنا وان لم نقل به في خفي فاني اجيز الحكم به لمن ادّاه اجتهاده الى اثباته  
اخطأ في ذلك او اصاب فان الشارع اثبت حكم المجتهد وان اخطأ وانه  
مأجور فلولا ان المجتهد استند الى دليل في اثبات القياس من كتاب او سنة  
او اجماع او من كل اصل منها لما حلّ له ان يحكم به بل ربما يكون في حكم

(١) اي ولو من مستورين او مجروحين جرحاً لا يؤثر في النقل كما سيقره  
الشيخ في فصل السنة فيوافق مذهبه في الرواية مذهب البخاري في التجهل  
عن الصدوق ولو كان من المرجئة او الامامية كما اوضحه الحافظ بن حجر في  
مقدمة فتح الباري والسيوطي في التدریب (٢) اي القطع لأن الاحاد لا  
تفيد الا الظن ولذا لا يستدل بها على ما المطلوب فيه اليقين والقطع وانما يؤخذ  
بها في باب العمل ويأتي في فصل السنة في الحواشي زيادة على هذا من كلام  
الشيخ . فالعلم ههنا بمعنى الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ويسمى اليقين  
وتخصيصه باليقين فقط اصطلاح حادث لاهل المنطق وقد اعتبره الاصوليون  
والمتكلمون في قواعدهم والا فهو في اللغة اعم من هذا وما تسكن اليه النفس  
ونقضى العادة بصدقه . وثمة البحث في مفاتيح الاصول فلتراجع

النظر عند المنصف القياس الجليّ أقوى في الدلالة على الحكم من خبر الواحد الصحيح المنقول عن العدل من اخبار الآحاد فانا انما نأخذ بحسن الظن برواية ذلك الراوي ولا نزكيه علماً على الله فان الشرع منعنا ان نزكي على الله احداً ولنقل اظنه او احسبه كذا . والقياس الجليّ يشار كنا فيه النظر الصحيح العقلي وقد كنا اثبتنا ما اثبتنا بالنظر العقلي الذي امرنا به شرعاً في قوله تعالى « او لم ينظروا في ملكوت السموات والارض » او لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة » وفي القرآن من مثل هذا كثير . فقد اعتبر الشارع حكم النظر العقليّ في اثبات وجود الله اولاً وهو الركن الاعظم ثم اعتبره في توحيده في الوهيته فكفنا النظر في انه لا اله الا الله بعقولنا ثم نظرنا بالدليل العقلي ما يجب لهذا الاله من الاحكام : ثم نظرنا بالنظر العقليّ الذي امرنا به في تصديق ما جاء به هذا الرسول من عنده اذ كان بشراً مثلنا فنظرنا بالعقول في آياته وما نصبه دليلاً على صدقه فاثبتناه وهذه كلها اصول لو انهدم ركن منها بطلت الشرائع ومستند ثبوتها النظر العقليّ واعتبره الشرع وامر به عباده . والقياس نظر عقليّ اترى الحق يبيحه في هذه الامهات والاركان العظيمة ويحجره علينا في مسألة فرعية ما وجدنا لها ذكراً في كتاب ولا سنة ولا اجماع . ونحن قاطعون انه لا بد فيها من حكم الهيّ مشروع وقد انسدت الطرق فلجأنا الى الاصل وهو النظر العقليّ . واتخذنا قواعد اثبات هذا الاصل كتاباً وسنة فنظرنا في ذلك فاثبتنا القياس اصلاً من اصول ادلة

الاحكام بهذا القدر من النظر العقلي حيث كان له حكم في الاصول  
فقسنا مسكوتاً عنه على منطوق به لعلة معقولة لا يبعد ان تكون مقصودة  
للشارع تجمع بينهما في مواضع الضرورة اذا لم نجد فيه نصاً معيناً . فهذا  
مذهبنا في هذه المسئلة . وكل من خطأً عندي مثبت القياس اصلاً  
او خطأً مجتهداً في فرع كان او في اصل فقد اساء الادب على الشارع حيث  
اثبت حكمه . والشارع لا يثبت الباطل فلا بد ان يكون حقاً و يكون نسبة  
الخطأ الى ذلك نسبة خطأ دليل المخالف الذي لم يصح عند هذا المجتهد ان يكون  
ذلك دليلاً . والمخطيء في الشرع واحد لا بعينه فلا بد من الاخذ بقوله ومن  
قوله اثبات القياس فقد امر الشارع بالاخذ به وان كان خطأً في نفس الامر  
فقد تعبد به . فان للشارع ان يتعبد بما شاء عباده وهذه طريقة انقردنا بها  
في علمنا مع انا لا نقول بالقياس بالنظر اليها ونقول به بالنظر الى من اداها اليه  
اجتهاده لكون الشارع اثبته . فلو انصف المخالف لسكت عن النزاع في هذه  
المسئلة فانها اوضح من ان ينازع فيها والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .  
ثم نبين في هذا الباب ما يتعلق باصول الاحكام عند علماء الاسلام

### ( فصل في التعارض )

اذا تعارض آيتان او خياران صحيحان وامكن الجمع بينهما  
واستعمالهما معاً فلا تعدل عن استعمالهما فان لم يمكن استعمالهما معاً وكان  
بحيث ان لا يكون في احدهما استثناء فيجب ان يؤخذ بالذي فيه الاستثناء



وان كان بحيث يكون في احدهما زيادة اخذت الزيادة وعمل بها .  
وان لم يوجد شيء من ذلك وتعارضوا من جميع الوجوه فينظر الى  
التاريخ فيؤخذ بالتأخر منهما . فان جهل التاريخ وعسر العلم به فلينظر  
الى اقربهما الى رفع الحرج في الدين فيعمل به <sup>(١)</sup> لانه يعضده « ما جعل  
عليكم في الدين من حرج » ودين الله يسر » يريد الله بكم اليسر ولا  
يريد بكم العسر » وما امرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم وما نهيتكم  
عنه فدعوه ، فان تساويا في رفع الحرج فلا يسقطان وتكون مخيراً فيهما  
تعمل بآي الخبرين شئت او الايتين

واذا تعارض آية وخبر صحيح من جميع الوجوه من اخبار  
الاحاد وجهل التاريخ اخذنا بالآية وتركنا الخبر فان الآية مقطوع  
بها وخبر الواحد مظنون . فان كان الخبر متواتراً كالأية وجهل  
التاريخ ولم يمكن الجمع بينهما كان الحكم التخيير فيهما الا ان يكون  
احدهما فيه رفع الحرج فيقدم الاخذ به

وكل خبرين او آيتين تعارضوا او آية وخبر صحيح متواتر

(١) وقد اوصى بذلك في خاتمة فتوحاته في خلال بعض وصاياه بقوله :  
واطلب رفع الحرج في نازلتك ما استطعت فان الله يقول « ما جعل عليكم  
في الدين من حرج » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : دين الله يسر فاسأل  
عن الرخصة في المسئلة حتى تجدها فاذا وجدتها اعمل بها الخ

او غير متواتر وفي احدها زيادة حكم قبلت الزيادة وعمل بها وترجع  
الاخذ بحديث الزيادة على معارضه<sup>(١)</sup>



( فصل في السنة )

لا يؤخذ من الحديث الا ما صح . فان كان المكلف مقلداً  
وبلغ اليه حديث ضعيف مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد عارضه قول امام من الائمة او صاحب لا يعرف دليل ذلك  
القول فيأخذ بالحديث الضعيف ويترك ذلك القول فان قصاراه ان  
يكون في درجة ذلك القول وان كان الحديث في نفس الامر ليس  
بصحيح ولا يعدل عن الحديث . واما اذا صح الحديث وعارضه قول  
صاحب او امام فلا سبيل الى العدول عن الحديث . ويترك قول  
ذلك الامام والصاحب للخبر

فان كان الخبر مرسل او موقوفاً فلا يعول عليه الا اذا علم  
من التابع انه لا يرسل الحديث الا عن صاحب لا غير وان لم يعين  
ذلك الصاحب فيؤخذ بالمرسل فانه في حكم المسند وهو - اي المرسل -

(١) يشير تفصيله في هذا الفصل الى وجوب استعمال الدقة فيما ظاهره  
التعارض والا فمجرد الجمع بين الدليلين لا دليل عليه وان اشتهر بينهم فاذن  
ينبغي في كثير من المواضع الحكم بالتوقف لا الحكم بالترجيح كما حققه في  
مفاتيح الاصول ٥١ .

ان يقول التابع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يذكر الصاحب الذي عنه رواه ويعلم انه ممن ادرك الصحابة وصحبه وهو ثقة في دينه ويعلم منه انه ممن لا يرى الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم في المصالح فان علم منه ذلك لم يؤخذ بحديثه ولو اسنده

ولا يجوز ترك آية او خبر صحيح لقول صاحب او امام ومن يفعل ذلك فقد ضل ضلالاً ميبناً وخرج عن دين الله<sup>(١)</sup> واذا ورد الخبر عن قوم مستورين لم يتكلم فيهم بجرح ولا تعديل وجب الاخذ بروايتهم فان جرح احد منهم بجرحة تؤثر في صدقه ترك حديثه . وان كانت الجرحة لا تتعلق بنقله وجب الاخذ به<sup>(٢)</sup> الا شارب الخمر اذا حدث في حال سكره . فان علم انه حدث في حال صحوه وهو ممن هذه صفته اخذ بقوله . والاصل العدالة ، والجرحة طارئة واذا اثبتت على حد ما قلناه ترك الاخذ بحديث صاحب تلك الجرحة

- (١) اوضح الشيخ ذلك في الباب الثامن عشر من فتوحاته غاية الايضاح  
(٢) فلا يشترط في الراوى العدالة — كما اشترط الاكثرون ووافق الشيخ على ذلك من الامامية صاحب العدة كما نقله في مفاتيح الاصول وعبارته :  
اما من كان مخطئاً في بعض الافعال او فاسقاً بافعال الجوارح وكان ثقة في روايته متحرزاً فيها من الكذب فان ذلك لا يوجب رد خبره ويجوز العمل به  
لان العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه وانما النسق بافعال الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس بمانع من قبول روايته انتهى . نعم يخالفه الشيخ في وجوب الاخذ به وذاك مصرح بجوازه هـ

ولا فرق بين الاخذ بخبر الواحد الصحيح وبين المتواتر<sup>(١)</sup> الا ان  
تعارضهما كما قلناه

وما اوجب الله علينا الاخذ بقول احد غير رسول الله صلى الله  
عليه وسلم<sup>(٢)</sup> مع كوننا مأمورين بتعظيمهم ومحبتهم



(١) اى في وجوب العمل به اعني باب الاحكام دون العقائد وقد اشار  
لذلك الشيخ في المقولة اول الرسالة كما نهينا عليها في الحاشية وكذا اوضح  
ذلك في فصل في ظهر يوم الجمعة من فتوحاته وعبارته : من وجد نصاً متواتراً  
فليقف عنده . ومن كان عنده الخبر الواحد الصحيح فليحكم به ان تعلق حكمه  
بافعال الدنيا وان حكمه في الآخرة فلا يجعله في عقيدته على التعيين وليقل  
ان كان هذا عن الرسول في نفس الامر كما وصل اليها فانا مؤمن به وبكل  
ما هو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الله مما علمت وما لم اعلم . فانه  
لا ينبغي ان يجعل في العقائد الا ما يقطع به اه بحروفه (٢) يعني قوله  
صلوات الله عليه المروي بلفظه لا بمعناه هذا مذهب الشيخ ولذا قال في « فصل  
فيمن يقول مثل ما يقول المؤذن » من فتوحاته : « يختلف الناس في نقل الخبر  
على المعنى والصحيح عندي ان ذلك لا يجوز جملة واحدة الا ان يبين الناقل انه  
نقل على المعنى فان الناقل على المعنى انما ينقل اليها فهمه من كلام رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . وما تعبدنا الله بفهم غيرنا الا بشرط في الاخبار بالانفاق وفي  
القرآن بخلافه في حق الاعجمي الذي لا يفهم اللسان العربي فان هذا  
الناقل على المعنى ربما نقل اليها عين لفظه صلى الله عليه وسلم وربما فهمنا مثل ما  
فهم او اكثر او اقل او عكس ما فهم فالاولى نقل الحديث كما نقل  
القرآن اه بحروفه

( فصل في النسخ )

واما النسخ فلا اقول به على حد ما يقولون به <sup>(١)</sup> فانه عندنا انتهاء مدة الحكم في علم الله فاذا انتهى فجاز ان يأتي بحكم آخر من قرآن او سنة . فان سمي مثل هذا نسخاً قلنا به . واذا كان الامر على هذا فيجوز نسخ القرآن بالقرآن وبالسنة فان السنة مينة لانه عليه الصلاة والسلام ما موربانه ببين للناس ما نزل اليهم وان يحكم بما اراه الله لا بما ارته نفسه فانه صلى الله عليه وسلم لا يتبع الا ما يوحى اليه سواء كان ذلك قرآناً او غير قرآن .

ويجوز نسخ السنة بالقرآن والسنة

واذا ورد نص من آية او خبر لا يجوز الوقوف عن الاخذ بذلك القرآن او الخبر حتى يرى هل له معارض ام لا بل يعمل بما وصل اليه . فان عثر بعد ذلك على آية او خبر ناسخ او منخصص او معمم للمتقدم كان بحكم ما وصل اليه بشروطه . وهو ان يبحث عن التاريخ فان الخاص قد يتقدم على العام كما يتقدم العام على الخاص . والاصل ان الحكم للتأخر

(١) اي من انه رفع الحكم بحكم آخر . كذا بينه الشيخ في الباب «٥٥٨» في اسم الحكمين من فتوحاته

( فصل فيما تحمل عليه الالفاظ الواردة في الشرع )

اذا وردت الآية او الخبر بلفظ ما من اللسان فالاصل ان يؤخذ بما هو عليه في لغة العرب فان اطلقه الشارع على غير المفهوم من اللسان كاسم الصلاة واسم الوضوء واسم الحج واسم الزكاة صار الاصل ما فسر به الشارع وقرّره . فاذا ورد بعد ذلك خبر بذلك اللفظ حمل على ما فسر به الشارع وقرّره ولم يحمل على ما هو عليه في اللسان حتى يرد عن الرسول في ذلك اللفظ انه يريد به ما هو عليه في اللسان فيعدل عند ذلك اليه في ذلك الخبر على التعيين

( فصل في الامر والنهي )

اوامر الشارع كلها محمولة على الوجوب . ونواهيها محمولة على الحظر ما لم يقترن بالامر قرينة تخرجه عن الوجوب الى التنبه او الاباحة وكذلك النهي ان اقتربت به قرينة تخرجه عن الحظر الى الكراهة فان تعري الامر عن قرينة التنبه او الاباحة تعين الوجوب وكذلك النهي . وقد يرد الامر الالهي او النبوي على النهي لرفع التحجير خاصة لا لوجوب فعل المأمور به

## ❖ فصل في الاجماع ❖

الاجماع اجماع الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا غير<sup>(١)</sup> وما عدا عصرهم فليس باجماع يحكم به  
وصورة الاجماع ان يعلم ان المسئلة قد بلغت لكل واحد من الصحابة فقال  
فيها بذلك الحكم . فان نقل عن واحد منهم خلاف في ذلك الحكم فليس  
باجماع او نقله عنه سكوت فليس باجماع . واذا وقع خلاف في شيء وجب  
رد الحكم فيه الى الكتاب والخبر النبوي . فانه خير واحسن تأويلاً<sup>(٢)</sup>



(١) قال الشيخ في الباب (٤٦٣) من فتوحاته : قال الفقهاء انما كان  
الاجماع اصلاً ثالثاً لانهم ما اجمعوا على امر الا ولا بدّ ان يعرفوا فيه نصاً  
يرجعون فيه اليه الا انه ما وصل الينا مع قطعنا به فانه من المحال ان يجتمعوا  
على حكم لا يكون لهم فيه نص لأنّ نظرهم وفطرتهم مختلفة فيه فلا بدّ من الاختلاف  
وقد اجمعوا على امر فذلك الحكم . قطوع به عندنا انهم فيه على نص من  
الرسول صلى الله عليه وسلم . ولا حكم باجماع بعد اجماع الصدر الاول انتهى  
(٢) قال الشيخ في الباب (٣٤٢) : فان كان لله او لرسوله حكم فيه بعضه  
قول احد المتخالفين جعلنا الحق بيده فانا امرنا ان تنازعنا في شيء ان نرده  
الى الله ورسوله ان كنا مؤمنين اهـ . وقال ايضاً في « حديث احرام المرأة  
في وجهها » اعلم ان الشارع هو الله وان الرسول صلى الله عليه وسلم مبلغ عن  
الله حكمه فيما اراده الله لا ينطق عن هوى نفسه « وما كان ربك نسيا » ودلّ  
عليه دليل العقل فيما قرر من الشرائع الا ما تقع به المصلحة في العالم فلا يزداد  
فيها ولا ينقص منها . ومما يزيد فيها او ينقص منها لم يعمل بما قرره فقد اختلف نظام  
المصلحة المقصودة لله فيما نزل من الشرائع وقرره من الاحكام اهـ بحروفه



( فصل في انه لا يجوز القول بغير حجة )

لا يجوز ان يدان الله بالزاي وهو القول بغير حجة ولا برهان  
لا من كتاب ولا من سنة ولا اجماع . وان كنا لا نقول بالقياس فلا نخطئ ؛  
مثبته اذا كانت العلة الجامعة معقولة جليلة يغلب على الظن انها مقصودة للشارع  
وانما امتنعنا نحن من الاخذ بالقياس لانه زيادة في الحكم وفهمنا من الشارع  
انه يريد التخفيف عن هذه الامة وكان يقول « اتركوني ما تركتكم » وكان  
صلى الله عليه وسلم يكره المسائل خوفاً ان ينزل عليهم في ذلك حكم فلا  
يقومون به كقيام رمضان والحج في كل سنة وغير ذلك . فلما رأينا على ذلك  
منعنا القياس في الدين . فان النبي صلى الله عليه وسلم ما امر به . ولا امر به الحق  
تعالى فتعين علينا تركه فانه مما يكرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم  
الاصل ان لا تكليف وان الله تعالى خلق لنا ما في الارض جميعاً فنحن  
ادعى التججير علينا فعليه الدليل من كتاب او سنة او اجماع . واما القياس  
فلا اقول به ولا اقلد فيه جملة واحدة<sup>(١)</sup>

( فصل في افعال النبي صلى الله عليه وسلم )

واما افعال النبي صلى الله عليه وسلم فليست على الوجوب  
فان في ذلك غاية الحرج الا فعلاً بين لنا به امراً تعبدنا به فذلك الفعل واجب  
مثل قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي ، وخذوا عني مناسككم »  
وافعال الحج ولولا نطقه صلى الله عليه وسلم في ذلك في بعض الافعال  
لم يكن يلزمنا ذلك الفعل فانه بشر يتحرك كما يتحرك البشر ويرضى كما يرضى

(١) قال الشيخ اعني بالقياس هنا قياس فرع على فرع لا قياس فرع على  
اصل فان قياس الفرع على الاصل هو الحكم المستنيط الذي ثبت بالاجتهاد اهـ

البشر ويغضب كما يغضب البشر فلا يلزمنا اتباعه في افعاله الا ان امر بذلك .  
ويتعين عليه صلى الله عليه وسلم ان لا يفعل فعلاً سراً بحيث لا يراه احد  
كما يتعين عليه فيما امر بتبليغه ان لا يتكلم به وحده بحيث لا يسمعه احد حتى  
ينقله الى من لم يسمعه

( فصل في شرع من قبلنا )

واما شرع من قبلنا فلا يلزمنا اتباعه الا ما قرر شرعنا منه مع  
كون ذلك شرعاً حقاً لمن خوطب به لا نقول فيه باطل بل نؤمن  
بالله ورسوله وما انزل اليه وما انزل من قبله من كتاب وشرع منزل  
( فصل في التقليد )

التقليد في دين الله لا يجوز عندنا لا تقليد حي ولا ميت<sup>(١)</sup>  
ويتعين على السائل اذا سأل العالم ان يقول له اريد حكم الله او  
حكم رسوله في هذه المسئلة . فان قال له المسؤول هذا حكم الله في  
المسئلة او حكم رسوله تعين عليه الاخذ به فان المسؤول هنا ناقل حكم  
الله تعالى وحكم رسوله الذي امرنا بالاخذ به . فان قال هذا رأيي  
او هذا حكم رأيته او ما عندي في هذه المسئلة حكم منطوق به  
ولكن القياس يعطي ان يكون الحكم فيه مثل الحكم في المسئلة  
الفلانية المنطوق بحكمها لم يجوز للسائل ان يأخذ بقوله ويبحث عن  
(١) وبه قال ايضاً جماعة من الامامية ومعتزلة بغداد كما في مفاتيح الاصول  
ونقله العراقي في شرح جمع الجوامع

اهل الذكر فيسألهم عن صفة ما قلناه

( فصل في الاستفتاء )

يتعين على كل مسلم ان لا يسأل الا اهل الذكور وهم اهل القرآن  
قال تعالى « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » واهل الحديث<sup>(١)</sup>  
فان علم السائل ان هذا المسؤل صاحب رأي وقياس وحديث فيسأله  
فاذا افتاه تعين عليه ان يقول له هذا الحكم عن رأي او قياس او  
عن حديث . فان قال هو عن رأي او قياس تركه وان قال عن خبر اخذ به  
( فصل في ان الاصل في المسكوت عنه الاباحة )

كل مسكوت عنه فلا حكم فيه الا الاباحة الاصلية ولا حكم  
للخطأ والنسيان الا حيث جاء في قرآن او سنة او يكون لهما حكم فيعمل  
به مثل صلاة الناسي وقتل الخطأ

( فصل في خطاب الشرع )

خطاب الشرع متوجه على الاسماء والاحوال لا على الاعيان

(١) قال الشيخ في الباب (٣٨) من فتوحاته : لان الحديث مثل القرآن  
بالنص فانه صلى الله عليه وسلم ما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى اه  
وقد سمي رسول صلوات الله عليه ذكراً في آية « ذكراً رسولاً » على احد  
الوجهين وقيل المراد بالذكر العلم سمي العلم ذكراً لان الذكر منعقد بالعلم  
فان الذكر هو ضد السهو فهو بمنزلة السبب المؤدى الى العلم في ذكر الدليل  
فحسن ان يقع موقعه وبنيء عن معناه اذا تعلق به هذا التعلق

فلا يكون حكم الفرض الا على من حاله قبول حكم الفرض من امر  
ونهي في عمل او ترك . فكل من عجز عن شيء من ذلك فما كلفه  
الله به بل ما هو مخاطب به فان الله تعالى ما كلف نفساً الا وسعها  
والا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا

وكل عمل مقيد بوقت موسعاً كان او مضيقاً فلا يجوز عمله  
الا في وقته لا قبله ولا بعده فان ذلك حد الله المشروع فيه فلا يتعدى  
( فصل في الاجتهاد )

حكم الاجتهاد في الاصول والفروع واحد . والحق في الفروع  
حيث قرره الشرع وقد قرر حكم المجتهدين ولا يقرر الا ما هو حق  
فكله حق<sup>(١)</sup> واما نسبة الخطأ الى المجتهد الذي له اجر واحد فهو كونه  
لم يعثر على حكم الله او حكم رسوله في تلك المسئلة وقد تعبده الله بما  
انتهى اليه اجتهاده<sup>(٢)</sup> فلم يكن حقاً عند الله بالنظر اليه لما تعبده به

(١) قال الشيخ في باب (٦٨) في اسرار الطهارة من الفتوحات في  
فصل في صفة المسوح : فالشرع حكم الله لا حكم العقل ولهذا لا ينبغي ان  
نطعن في حكم مجتهد لان الشرع الذي هو حكم الله قد قرر ذلك الحكم فهو  
شرع الله بتقريره اياه ( ثم قال ) فمن خطأ مجتهداً بعينه فقد خطأ الحق فيما  
نرره حكماً اهـ ونال في الباب (١٧٧) فكل مجتهد مصيب ان عقلت في الاصول  
والفروع وقد قيل بذلك انتهى والقائل هو الجاحظ وعبد الله العنبري

(٢) قد بسطه الشيخ في الباب (٣٦٩) فليراجع

فان الله لا يقر بالباطل فاذا وصل اليه بعد ذلك حكم الله تعالى او  
رسوله في تلك المسئلة بما يخالف دليله وعلم ان ذلك الحكم متأخر  
عن حكم دليله وجب عليه الرجوع عن ذلك الحكم الاول ولا يحل  
له البقاء عليه . ولهذا كان من علم مالك ابن انس ودينه وورعه انه  
اذا سئل عن مسئلة في دين الله يقول : نزلت . فان قيل له نعم افتي  
وان قيل لم تنزل لم يفت<sup>(١)</sup> وسببه ما ذكرنا لان المصيب للحكم المعين  
في تلك المسئلة واحد لا بعينه : والمخطيء واحد لا بعينه . ولهذا  
قالت العلماء : كل مجتهد مصيب<sup>(٢)</sup> فاما مصيب للحكم الالهي فمما على

(١) قال الشيخ في الباب (٥٦) من الفتوحات : ليس للمجتهد ان يفتي في  
الوقائع الا عند نزولها لا عند تقدير نزولها وانما ذلك للشارع الاصلي لا حتمال  
ان يرجع عن ذلك الحكم بالاجتهاد عند نزول ما قدر نزوله اهـ

(٢) قال القرافي : هو قول جمهور المتكئين ومنهم الاشعري والقاضي  
ابوبكر منا وابو علي وابو هاشم من المعتزلة اهـ وحكاها في جمع الجوامع عن  
الامام ابي يوسف ومحمد وابن سريج وقد لخص هذا البحث صاحب معالم  
الاصول بقوله : الاحكام الشرعية ان كان عليها دليل قاطع فالمصيب فيها  
واحد والمخطيء غير معذور وان كانت مما يفتقر الى النظر والاجتهاد فالواجب  
على المجتهد است فراغ الوسع فيها ولا اثم عليه حينئذ قطعاً بغير خلاف يربأ به  
نعم اختلف الناس في التصويب فقليل كل مجتهد مصيب بمعنى انه لا حكم معيناً لله  
فيها بل حكم الله فيها تابع لظن المجتهد فما ظنه فيها كل مجتهد فهو حكم الله  
تعالى فيها وقيل ان المصيب فيها واحد لان الله تعالى فيها حكماً معيناً فمن  
اصابه فهو المصيب وغيره مخطيء معذور . وهذا القول هو الاقرب الى الصواب —

التعيين او مصيب للحكم المقرر الذي اثبته الله له اذا لم يعثر على ذلك  
الحكم المعين واخطأه

وهذا القدر كاف في اصول احكام الشرع في هذا الكتاب لانه  
لا يحتمل الاستقصاء

- ولا ارى للبحث في ذلك - بعد الحكم بعدم التأني - كثير طائل . فلا جرم  
كان ترك الاشتغال بتقرير حججهم - على ما فيها من الاشكال - اوفق  
لمقتضى الحال اهـ كان الفراغ من التعليقات - اثر تجريد الاصل من الباب  
الثامن والثمانين من نسخة الفتوحات التي قبولت على اصل مؤلفها  
بقونية - في رجب عام اربع وعشرين وثلثمائة والف  
بقلم الفقير جمال الدين القاسمي الدمشقي



فهرست رسالة الاصول لابن عربي

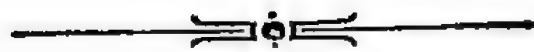
صحيفة

- ١٧ ترجمة المؤلف
- ١٨ اصول الاحكام المتفق عليها ثلاثة
- ٠٠ الاختلاف في القياس وراى المصنف فيه
- ٠٠ معنى الاستحسان عند المؤلف ( حاشية )
- ١٩ قبول خبر العدل باي طريق وصل
- ٢٢ فصل في التعارض
- ٢٤ فصل في السنة
- ٢٥ وجوب الاخذ برواية الراوي ما لم يجرح بجرح يؤثر في نقله وتتمته في الحاشية
- ٢٦ رواية الحديث بالمعنى ( حاشية )
- ٢٧ فصل في النسخ
- ٢٨ فصل فيما تحمل عليه الالفاظ الواردة في الشرع
- ٠٠ فصل في الامر والنهي
- ٢٩ فصل في الاجماع
- ٣٠ فصل في انه لا يجوز القول بغير حجة
- ٠٠ فصل في افعال النبي عليه السلام
- ٣١ فصل في شرع من قبلنا . فصل في التقليد
- ٣٢ فصل في الاستفتاء
- ٠٠ فصل في ان الاصل في المسكوت عنه الاباحة
- ٠٠ فصل في خطاب الشرع
- ٣٣ فصل في الاجتهاد
- ٣٤ البحث في ان كل مجتهد مصيب



رسالة

في المصالح المرسلة



تأليف

الشيخ نجم الدين الطوفي  
الحنبلي



علق عليها حواش مكملة



## ترجمة الطوفي

هو الامام العلامة المحقق الاصولي النظار ابو الريح سليمان بن عبد  
القوى بن عبد الكريم الطوسي ثم البغدادي . ولد سنة بضع وسبعين وستمائة  
بقرية طوفي على فرسخين من بغداد وقرأ بها ثم بصرصر ثم ببغداد في انواع  
الفنون ثم سافر الى دمشق فسمع بها الحديث وجالس ائمتها ومنهم نقي الدين  
ابن تيمية ثم سافر الى مصر سنة (٧٠٥) وقرأ على ابى حيان امام العربية الشهير  
وعلى غيره ثم سافر الى الصعيد ولقي بها جماعة واقام بقوص ثم جاور بالحرمين  
الشريفين ثم عاد للقاهرة واقام بها مدة وولى بها تدريس المنصورية والناصرية  
وصنف تصانيف كثيرة وكان قوالاً بالحق وادركته سنة الائمة الافراد  
فخرج من مصر الى قوص من الصعيد واخذ يؤلف ويملئ ثم حج في اواخر سنة  
(٧١٤) وجاور سنة خمس عشرة ثم حج ونزل الارض المقدسة فاتاه اليقين  
في بلد الخليل عليه السلام في رجب سنة (٧١٦) وعاش ابوه بعده سنوات . يقال  
ان له في قوص خزانة كتب من تصانيفه . ترجمه الحفاظ المشاهير الذهبي  
وابن رجب وابن حجر في درره الكامنة والحقه علاء الدين المرداوى في  
تحريره . في الاصول بكبار الائمة ارباب الاقوال وضم مذهبه في اصول  
الفقه الى مذاهبهم . وكذا الحفاظ السيوطي عد من ما آخذه التي لخصها لكتابيه  
الاثنان كتاب فواصل الآيات للطوفي المترجم . وقال السيوطي

في النوع الثامن والستين من علوم القرآن : جدل القرآن

افرده بالتصنيف نجم الدين الطوفي . وبالجمله فانه

احد نوابغ الدنيا . فرحمه الله واسكنه من

الفردوس الغرف العليا آمين

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم ان ادلة الشرع تسعة عشر باباً بالاستقراء<sup>(١)</sup> لا يوجد بين العلماء غيرها<sup>(٢)</sup> اولها الكتاب ، وثانيها السنة ، وثالثها اجماع الامة ،

(١) تقدمه بتعدادها كذلك وسوفها بالحرف العلامة القرافي في التنقيح في الباب العشرين

(٢) هذه الجملة زادها على القرافي وليته لم يزد لها لانه يوجد لديهم غيرها كما يظهر من سبر كتب الاصوليين والذي استقرأته منها مما يزيد على ما ذكره ستة وعشرون . وهي : شرع من قبلنا اذا لم ينسخ . والتحرى . والعرف . والتعامل والعمل بالظاهر او الاظهر . والاخذ بالاحتياط . والقرعة . ومذهب كبار التابعين والعمل بالاصل . ومعقول النص . وشهادة القلب . وتحكيم الحال . وعموم البلوى والعمل بالشبهين . ودلالة الاقتران . ودلالة الالهام . ورؤيا النبي صلى الله عليه وسلم . والاخذ بما يسر ما قيل . والاخذ بما كثر ما قيل . وفقد الدليل بعد الفحص واجماع الصحابة وحدهم . واجماع الشيخين . وقول الخلفاء الاربعة اذا انفقوا . وقول الصحابي اذا خالف القياس . والرجوع الى المنفعة والمضرة ذهاباً الى ان الاصل في المنافع الاذن وفي المضار المنع . والقول بالنصوص والاجماع في العبادات والمقدرات وباعتبار المصالح في المعاملات وباقي الاحكام . وهو اللطوف المصنف فالجملة خمسة واربعون دليلاً وسند كراماً دق معناه منها فانتظر

ورابعها اجماع اهل المدينة<sup>(١)</sup> وخامسها القياس<sup>(٢)</sup> وسادسها قول الصحابي<sup>(٣)</sup> وسابعها المصلحة المرسلة<sup>(٤)</sup> وثامنها الاستصحاب<sup>(٥)</sup> وتاسعها

(١) قال في التنقيح: واجماع اهل المدينة عند مالك فيما طريقه التوقيف حجة خلافاً للجميع

(٢) القياس اثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لاجل اشتباههما في علة الحكم: تنقيح

(٣) قول الصحابي حجة عند الحنفية فيترك بقوله قياس التابعين ومن بعدهم . مجامع

(٤) اي المطلقة والمراد بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق وقد اشتهر القول بها عن مالك احتجاجاً بان الله تعالى انما بعث الرسل عليهم السلام لتجصيل منفعة العباد عملاً بالاستقراء فمهما وجدت مصلحة غلب على الظن انها مطلوبة للشرع واشتهر عن الجمهور القول بمنعها مطلقاً وقال ابن برهان ان لائمت اصلاً كلياً او جزئياً من اصول الشرع جاز الحكم عليها والا فلا . وقال الغزالي ان كانت ضرورية قطعية كلية اعتبرت والا فلا . قال القرافي : ان المصلحة المرسلة في جميع المذاهب عند التحقيق لانهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار ولا يعني بالمصلحة المرسلة الا ذلك

(٥) الاستصحاب : عبارة عن ابقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المتغير قاله السيد في تعريفاته ونحوه قول القرافي : الاستصحاب معناه ان اعتقاد كون الشيء في الماضي او الحاضر بوجوب ظن ثبوته في الحال او الاستقبال فهذا الظن عند مالك والمزني والصيرفي حجة خلافاً لغيرهم . لنا انه قضى بالطرف الراجح فبفتح كأروش الجنايات واتباع الشهادات اه

البراءة الأصلية<sup>(١)</sup> وعاشرها العادات<sup>(٢)</sup> الحادي عشر الاستقراء<sup>(٣)</sup>  
 الثاني عشر سد الذرائع<sup>(٤)</sup>

(١) قال القرافي هي استحباب حكم العقل في عدم الاحكام خلافاً للمعتزلة والابهرى وابي الفرج منا. لنا ان ثبوت العدم في الماضي يوجب ظن عدم ثبوته في الحال فيجب الاعتماد على هذا الظن بعد الفحص عن رافعه وعدم وجوده عندنا وعند طائفة من الفقهاء (٢) جمع عادة وهي غلبة معني من المعاني على الناس قال القرافي يقضى بها عندنا لما تقدم في الاستصحاب. ونقل عن المستصفي : العادة والعرف ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالتبول. وفي الاشباه من كتب الحنفية : القاعدة السادسة العادة محكمة لحديث « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » لكن قال العلائي لم اجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث اصلاً ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه . واعلم ان اعتبار العادة والعرف رجع اليه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلاً فقالوا في الاصول في باب ما نترك به الحقيقة : نترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكر نفي الاسلام اه كلام الاشباه (٣) الاستقراء عبارة عن تصفح جزئيات ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات كذا نقل عن حجة الاسلام ونحوه قول القرافي : هو تتبع الحكم في جزئياته على حالة يغلب على الظن انه في صورة النزاع على تلك الحالة كاستقراءنا الفرض في جزئياته بانه لا يؤدى على الراحلة فغلب على الظن ان الوتر لو كان فرضاً لما ادى على الراحلة ( قال ) وهذا الظن حجة عندنا وعند الفقهاء اه (٤) جمع ذريعة وهي الوسيلة للشيء . ومعني ذلك حسم مادة وسائل الفساد دفعاً له فمضى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة الى المفسدة منعنا من ذلك الفعل واشتهر ان القول بسد الذرائع من خصائص -

الثالث عشر الاستدلال<sup>(١)</sup> الرابع عشر الاستحسان<sup>(٢)</sup> الخامس عشر  
الآخذ بالآخف<sup>(٣)</sup> السادس عشر العصمة<sup>(٤)</sup> السابع عشر إجماع أهل

— مذهب مالك رحمه الله وقد حقق القرافي أنه مشترك بين المذاهب كالمصلحة  
المرسلة والعرف وستراه في آخر مقالة (١) الاستدلال ذكر دليل ليس  
بنص ولا إجماع ولا قياس فيدخل فيه القياس الافتراضي والاستثنائي وصور  
آخر (٢) قال السيد : هو في اللغة عد الشيء ، واعتقاده حسناً واصطلاحاً  
اسم للدليل يعارض القياس الجليّ ويعمل به إذا كان أقوى منه ، سموه بذلك  
لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجليّ فيكون قياساً مستحسناً قال الله  
تعالى « فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » انتهى وقال —  
الكرخي في تعريفه : هو العدول عما حكم به في نظائر مسألة إلى خلافه لوجه  
أقوى منه وقد يسمى الاستحسان بالقياس الخفي كما تراه في كتبهم والاستحسان  
حجة عند الحنفية وبعض البصريين وانكره المراقبون وقد اضطرب ثلثه في  
تعريفه والصواب ما ذكرناه لأنه يجب الرجوع في تحقيق كل مسألة إلى عرف  
من ذهب إليها . ولذا آثرنا النقل عنهم (٣) وهو الآخذ بأقل ما قيل وهو  
عند الشافعي حجة كما قيل في دية الذي أنها مساوية لدية المسلم وقيل نصفها  
وهو قول مالك وقيل ثلثها وبه أخذ الشافعي أخذاً بالأقل لكونه مجمعاً عليه وما  
زاد منى بالبراءة الأصلية وتقدم في حواشي رسالة ابن فورك زيادة على هذا  
فارجع إليها (٤) قال القرافي : العصمة هي أن العلماء اختلفوا هل يجوز أن  
يقول الله تعالى لنبيّ أو عالم أحكم فانك لا تحكم إلا بالصواب فقطع بوقوع  
ذلك موسى ابن عمران من العلماء والمتميزة على امتناعه والشافعي توقف فيه  
حجة الجواز والوقوع قوله تعالى « إلا ما حرم إسرائيل على نفسه » فأخبر أنه  
تعالى أنه حرم على نفسه ومقتضى السياق أنه صار حراماً عليه وذلك يقتضى —

الكوفة<sup>(١)</sup> الثامن عشر اجماع العترة عند الشيعة<sup>(٢)</sup> التاسع عشر اجماع الخلفاء الاربعة وبعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه ومعرفة حدودها ورسومها والكشف عن حقائقها وتفاصيل احكامها مذكور في اصول الفقه<sup>(٣)</sup>

— انه ما حرم على نفسه الا ما جعل الله له ان يفعله ففعل التحريم ولو ان الله تعالى هو المحرم لقال الا ما حرمنا على اسرائيل . وحجة المنع ان ذلك يكون تصرفاً في الاديان بالهوى والله تعالى لا يشرع الا المصالح لا اتباع الهوى واما قصة اسرائيل عليه السلام فلعله حرم على نفسه بالنذر ونحن نقول به وحجة التوقف تعارض المدارك انتهى وفي الجمع : مسألة يجوز ان يقال لنبى او عالم احكم بما تشاء فهو صواب ويكون مدركاً شرعياً ويسمى التفويض وتتردد الشافعى فيه الخ (١) قال القرافى : اجماع اهل الكوفة ذهب قوم الى انه حجة لكثرة من وردوا من الصحابة رضى الله عنهم كما قاله مالك رحمه الله في المدينة (٢) سقط من بعض النسخ « عند الشيعة » واعلم ان الاجماع عند الشيعة هو اتفاق جميع علماء الامة مع الامام المعصوم — المشتراط وجوده — في كل زمان عندهم — او اتفاق من علم من العلماء دخول الامام فيهم وان لم يكن جميعهم كما في حواشى القوانين للقزوينى وبه يعلم ان الاجماع عندهم اعم من اجماع العترة ومن اجماع من بعدهم اذا كان فيهم المعصوم . فالمدكور هنا كغالب اصول اهل السنة رجم بالغيب عن مذهب الامامية في الاجماع واهمال لقاعدة الرجوع في تحقيق كل مذهب الى نصوص كتبه فاحفظ ذلك (٣) قد اشرنا الى شذرة من حدودها وخلاف من خالف فيها وقد بقي علينا الايفاء بالوعد السالف من الكشف عن الغامض من بقية الادلة الخمسة والعشرين فنقول اما حجية شرع من قبلنا فيما لم ينسخ فقال به اكثر —

— الشافعية والحنفية ومعظم المالكية والمتكلمين بمعنى انه يجب العمل به اذا قصه تعالى في كتابه او اخبر به الرسول بلا انكار عليه كما في المرأة وتفصيله في موافقات الشاطبي فارجع اليه . واما التحري فهو بذل المجهود لنيل المقصود من الطاعة وهو حجة يجب العمل به في كثير من الاحكام في الصلاة والزكاة والثياب والاواني كما في الخادمي على مجمع الحقائق . واما العرف فقال السيد هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول . وهو حجة لكنه اسرع الى الفهم وكذا العادة وهي ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى اه واما التعامل فهو استعمال الناس فيما بينهم بالاخذ والاعطاء قال الخادمي العرف والتعامل حجتان فيما لم يخالف الشرع اه وقد اشار لذلك البخاري بقوله في كتاب البيوع: باب من اجرى امر الامصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل والوزن وسنتهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة قال الشراح: مقصوده اثبات الاعتماد على العرف وذكر القاضي حسين ان الرجوع الى العرف احد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه وستاتي . ومن امثله بيع الاثمار على الاشجار عند وجود بعضها دون بعض فقد اجازه بعض الحنفية للعرف كما في نشر العرف لابن عابدين وكذا نقل ابن حجر في شرح البخاري عن يزيد ابن ابي حبيب جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها **مطلقا** : واما العمل بالظاهر او الاظهر فقال الخادمي هو واجب عند انتفاء دليل فوجه او يساويه . واما الاخذ بالاحتياط اى الاحوط فقال الخادمي قيل هو العمل باقوى الدليلين ويرجع الى حديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » واما القرعة فهي عمل بالسنة المنقولة فيها او بالاجماع او بعموم آية « ولا تنازعوا » واما مذهب كبار التابعين فهو مثل مذهب الصحابي لاحتمال كونه رواية صحابي مرفوعة . واما العمل بالاصل فمعناه العمل بالراجح . واما معقول النص فهو الاستدلال المتقدم . واما شهادة



— القلب فقد يحتاج بها عند انتفاء دليل خارجي ومرجعها الى حديث « استفت قلبك » وحديث « البر ما اطمانت اليه النفس » واما تحكيم الحال فمعناه الاستدلال بالزمان الحالى على صدق المقال . واما عموم البلوى فمرجعها الى رفع الحرج . واما العمل بالثبوتين فذكره الخادمي في شرح التنقيح معطوفاً على ما تقدم ولعله كالتقافة . واما دلالة الاقتران فقد قال بها جماعة ومثلها بعضهم باستدلال مالك على سقوط الزكاة في الخيل بقرنها مع ما لازكاة فيه في آية « والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة » والجمهور على ان الاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم . واما دلالة الالهام فقد قال بها الرازي وابن الصلاح وغيرهما قال الامام ابن تيمية : الترجيح بمجرد الارادة التي لا تستند الى امر علي باطن ولا ظاهر لا يقول به احد لكن قد يقال القلب المعمور بالتقوى اذا رجح بارادته فهو ترجيح شرعي . وعلى هذا فمن غلب على قلبه ارادة ما يحبه الله وينض ما يكرهه اذا لم يدرك في الامر المعين هل هو محبوب لله او مكروه وراى قلبه يحبه او يكرهه كان هذا ترجيحاً عنده كما لو اخبر من صدقه اغلب من كذبه بخبر . هذا عند انسداد وجوه الترجيح ترجيحاً بدليل شرعي . والذين تفوا كون الالهام طريقاً شرعياً على الاطلاق اخطأوا كما اخطأ الذين جعلوه طريقاً شرعياً على الاطلاق ولكن اذا اجتهد السالك في الادلة الشرعية انظاهرة فلم ير فيها ترجيحاً والهم حينئذ رجحان احد الفعلين مع حسن قصده وعمارته بالتقوى فالهام مثل هذا دليل في حقه قد يكون اقوى من كثير من الاقضية الضعيفة والاحاديث الضعيفة والظواهر الضعيفة والاستصحابات الضعيفة التي يحتاج بها كثير من الخائضين في المذهب والخلاف واصول الفقه . وفي الترمذي عن ابي سعيد مرفوعاً « انقوا فراسة المؤمن فانه ينطق بنور الله » ثم قرأ « ان في ذلك لايات للتوسمين » اهـ والتتمة سابقة : واما رؤيا النبي عليه السلام فنقل —

ثم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(١)</sup> يقتضى رعاية المصالح اثباتاً ونفيّاً والمفاسد نفيّاً اذ الضرر هو المفسدة فاذا نفاها الشرع لزم اثبات النفع الذي هو المصلحة لانهما نقيضان لا واسطة بينهما وهذه الادلة التسعة عشر اقواها النص والاجماع ثم هما اما ان يوافقا رعاية المصلحة او يخالفاه فان وافقاهما فيها ونعمت ولا

— عن الاستاذ ابي اسحق وغيره انها حجة ويلزم العمل بها والجمهور على خلافه واما الاخذ بالايسر فيقرب من الاخذ باقل ما قيل ومستنده رفع الحرج . واما الاخذ باكثر ما قيل فمستنده الاحتياط ليخرج من عبدة التكليف يقيين . واما فقد الدليل بعد الفحص فمعناه الاستدلال على عدم الحكم بعدم ما يدل عليه وقد اخذ به قوم كافي شرح المنهاج . واما اجماع الصحابة وحدثهم فهو مذهب الظاهرية قالوا اجماع غيرهم ليس بحجة . واما اجماع الشيخين فقد ذهب اليه جمع لحديث « اقتدوا باللذين من عدى ابي بكر وعمر » رواه احمد والترمذى وابن حبان والحاكم . واما الاجماع الظني فهو فتوى بعض المجتهدين او قضاؤه واشتهار ذلك بين المجتهدين من اهل عصره بلا مخالف في تلك الحادثة ولا نقيّة قبل استقرار المذاهب . وهذا حجة عند اكثر الحنفية وبعض الشافعية وسماه الآمدى حجة ظنية او اجماعاً ظنياً كما في التحرير وشرحه . وما اوردناه من الادلة التي سبرناها من عدة مصنفات ارجع كثيراً منها الى الاصول الاربعة صاحب الجامع وشارحه وقد بدخل كثير منها ايضاً في غيره مما يرجع الى اختلاف الاسم او الاضافة بتنوع ما يتفرع عنها من مثلبها وصورها فانهم (١) حديث صحيح رواه الامام مالك في موطأه ومرسلاً والامام احمد وقال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم

تنازع اذ قد انفقت الادلة الثلاثة على الحكم وهي النص والاجماع  
ورعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار »  
وان خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص<sup>(١)</sup>  
والبيان لهما لا بطريق الافتئات عليهما والتعطيل لهما كما تقدم السنة  
على القرآن بطريق البيان ، وتقرير ذلك ان النص والاجماع اما ان  
لا يقتضيا ضرراً ولا مفسدة بالكلية او يقتضيا ذلك فان لم يقتضيا  
شيئاً من ذلك فهما موقوفان لرعاية المصلحة وان اقتضيا ضرراً فاما ان  
يكون مجموع مدلولهما ضرراً ولا بد ان يكون من قبيل ما استثنى من  
قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار » جمعاً بين الادلة واعمالك نقول

(١) يقرب من هذا ما قاله الفقهاء الحنفية عليهم الرحمة في التعامل وانه  
يخص به الاثر والتعامل من باب المصلحة المذكورة قال في الذخيرة البرهانية  
في الفصل الثامن من الاجارات فيما لو دفع الى حائك غزلا على ان ينسجه بالثلث  
قال — ومشايع بلخ كنصير بن يحيى ومحمد بن سلمة وغيرهما كانوا يجيزون هذه  
الاجارة في الثياب لتعامل اهل بلدهم والتعامل حجة يترك به القياس ويخص  
به الاثر ( ثم قال ) وتخصيص النص بالتعامل جائز الا ترى انا جوزنا  
الاستصناع للتعامل والاستصناع بيع ما ليس عنده وانه منهي عنه وتجوز  
الاستصناع بالتعامل تخصيص منا للنص الذي ورد في النهي عن بيع ما ليس  
عند الانسان لا ترك للنص اصلاً . كذا في نشر العرف لابن عابدين وقد  
ذهب البخاري عليه الرحمة مع كونه من اعظم انصار الاثر الى اعتبار العرف  
فيما نقلناه عنه قبل من صحينحه في ترجمة ذاك الباب الذي قل من يتفطن  
لها ومن دقق في تلك الترجمة رأى انها تؤيد ما اشار له الطوفي هنا

ان رعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار »  
لا تقوى على معارضة الاجماع لتقضي عليه بطريق التخصيص والبيان.  
لان الاجماع دليل قاطع وليس كذلك رعاية المصلحة لان الحديث  
الذي دل عليها واستفيدت منه ليس قاطعاً فهو اولى فنقول لك ان رعاية  
المصلحة اقوى من الاجماع ويلزم من ذلك انها من ادلة الشرع لان  
الاقوى من الاقوى اقوى ويظهر ذلك من الكلام في المصلحة والاجماع  
اما المصلحة فالنظر في لفظها وحدها وبيان اهتمام الشرع بها  
وانها مبرهنة ، اما لفظها فهو مفعلة من الصلاح وهو كون الشيء على  
هيئة كاملة بحسب ما يراد ذلك الشيء له كالقلم يكون على هيئة  
المصلحة للكتابة والسيف على هيئة المصلحة للضرب

واما حدها بحسب العرف فهي السبب المؤدي الى الصلاح  
والنفع كالتجارة المؤدية الى الزيج وبحسب الشرع هي السبب المؤدي  
الى مقصود الشارع عبادة او عادة

ثم هي تنقسم الى ما يقصده الشارع لحقه كالعبادات والى ما لا  
يقصده الشارع لحقه كالعبادات

واما بيان اهتمام الشرع بها فمن جهة الاجمال والتفصيل  
اما الاجمال فقوله عز وجل « يا ايها الناس قد جاءكم موعظة  
من ربكم وشفاء لما في الصدور » الآيتين

ودلالتهم من وجوه احدها قوله عز وجل « قد جاءكم موعظة »  
حيث انه توعدهم وفيه اكبر صالحهم اذ في الوعظ كفهم عن الاذى  
وارشادهم الى الهدى

الوجه الثاني : وصف القرآن انه « شفاء لما في الصدور » يعني  
من شك ونحوه وهو مصلحة عظيمة

الوجه الثالث : وصفه بالهدى

الوجه الرابع : وصفه بالرحمة وفي الهدى والرحمة غاية المصلحة  
الخامس : اسناد ذلك الى فعل الله عز وجل ورحمته ولا يصدر  
عنهما الا مصلحة عظيمة

السادس : الفرح بذلك لقوله عز وجل « فبذلك فإفرحوا » وهو  
في معنى التهنئة لهم بذلك . والفرح والتهنئة انما يكونان لمصلحة عظيمة  
الوجه السابع : قوله عز وجل « هو خير مما يجمعون » والذم  
يجمعونه هو من مصالحهم فالقرآن ونفعه اصالح من مصالحهم والاصالح  
من المصلحة غاية المصلحة

فهذه سبعة اوجه من هذه الآية تدل على ان الشرع راعى  
مصلحة المكافين واهتم بها ولو استقرأت النصوص لوجدت على  
ذلك ادلة كثيرة

فان قيل لم لا يجوز ان يكون من جملة مآراءه من مصالحهم

نصب النص والاجماع دليلاً لهم على معرفة الاحكام . قلنا هو كذلك ونحن نقول به في العبادات وحيث وافق المصلحة في غير العبادات وانما ترجح رعاية المصالح في المعاملات ونحوها لان رعايتها في ذلك هو قطب مقصود الشرع منها بخلاف العبادات فانها حق الشرع ولا يعرف كيفية ايقاعها الا من جهته نصاً واجماعاً

واما التفصيل ففيه ابحاث

الاول في ان افعال الله عز وجل معللة ام لا . حجة المذهب ان فعلاً لا علة له عبث والله عز وجل منزّه عن العبث ولأن القرآن مملوء من تعليل الافعال نحو « لتعلموا عدد السنين والحساب » ونحوه وحجة النافي ان كل من فعل فعلاً لعلته فهو مستكمل بتلك العلة ما لم تكن له قبلها فيكون ناقصاً بذاته كاملاً بغيره والنقص على الله عز وجل محال . واجيب عنه بمنع الكلية فلا يلزم ما ذكره الا في حق المخلوقين<sup>(١)</sup> والتحقيق ان افعال الله عز وجل معللة بحكم غائية تعود بنفع المكلفين وكما لهم لا بنفع الله عز وجل لاستغنائه بذاته عما سواه

البحث الثاني ان رعاية المصالح تفضل من الله عز وجل على خلقه عند اهل السنة واجبة عليه عند المعتزلة . حجة الاولين ان الله

(١) راجع بسط الجواب على ذلك في شفاء العليل في القدر والتعليل

لا بن القيم ص ٢٠٦ فانه لا يستغني عنه

عز وجل متصرف في خلقه بالملك ولا يجب له عليه شيء ولا ان  
الايجاب يستدعي موجبا اعلى ولا اعلى من الله عز وجل يوجب عليه .  
حجة الآخر ان الله عز وجل كلف خلقه بالعبادة فوجب ان يراعى  
مصالحهم ازالة لعلهم في التكليف والا لكان ذلك تكليفا لما لا يطاق  
او شبيها به . واجيب عنه بان هذا مبني على تحسين العقل وتقييده  
وهو باطل عند الجمهور

والحق ان رعاية المصالح واجبة من الله عز وجل حيث التزم  
التفضل بها لا واجبة عليه كما في آية « انما التوبة على الله » فان قبولها  
واجب منه لا عليه وكذلك الرحمة في قوله عز وجل « كتب ربكم  
على نفسه الرحمة » ونحو ذلك

البحث الثالث في ان الشرع حيث راعى مصالح الخلق هل راعاها  
مطلقا او راعى اكملها في بعض واوسطها في بعض او انه راعى منها في  
الكل ما يصلحهم وينتظم به حالهم الاقسام كلها ممكنة<sup>(١)</sup>

البحث الرابع في ادلة رعاية المصلحة على التفصيل وهي من الكتاب  
والسنة والاجماع والنظر ولندكر من كل منها يسيرا على جهة ضرب

(١) الاظهر الا خبر قال الشاطبي في الموافقات ان الشارع قصد بالتشريع  
اقامة المصالح الاخرية والدينية وبان تكون مصالح على الاطلاق فلا بد  
ان يكون وضعها على ذلك الوجه ابديا وكليا وعاما في جميع انواع التكليف  
والمكلفين من جميع الاحوال :

المثال اذ استقصاء ذلك بعيد المنال

اما الكتاب فنحوقوله تعالى « ولكم في القصاص حياة . والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما . الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وهو كثير . ورعاية مصلحة الناس في نفوسهم واموالهم واعراضهم مما ذكرناه ظاهر . وبالجمله فما من آية من كتاب الله عز وجل الا وهي تشتمل على مصلحة او مصالح كما بينهما في غير هذا الموضع

واما السنة فنحوقوله عليه السلام « لا يبيع بعضكم على بيع بعض . ولا يبيع حاضر لباد . ولا تنكح المرأة على عمتها او خالتها انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم » وهذا ونحوه في السنة كثير لانها بيان الكتاب وقد بينا اشتمال كل آية منه على مصلحة والبيان على وفق المبين .  
واما الاجماع فقد اجمع العلماء الا من لا يعتد به من جامدي الظاهرية على تحليل الاحكام بالمصالح المرسلة وفي الحقيقة الجميع قائلون بها<sup>(١)</sup> وحتى ان المخالفين في كون الاجماع حجة قالوا بالمصالح ومن ثم علل وجوب الشفعة برعاية حق الجار وجواز السلم والاجارة بمصلحة الناس مع مخالفتها للقياس اذ هما معاوضة على معدوم<sup>(٢)</sup> وسائر

(١) سبق ما يؤيده عن القراني في الحاشية ويأتي في آخر مقالة ايضاً (٢) يراجع هنا ما في اعلام الموقعين في بحث ليس شيء في الشريعة على خلاف القياس فانه مهم جداً



ابواب الفقه ومسائله فيما يتعلق بحقوق الخلق لعل المصالح  
واما النظر فلا شك عند كل ذي عقل صحيح ان الله عز وجل  
راعى مصلحة خلقه عموماً وخصوصاً اما عموماً ففي مبدأهم ومعاشهم  
اما المبدأ فحيث اوجدهم بعد العدم على الهياة التي ينالون بها مصالحهم  
في حياتهم ويجمع ذلك قوله عز وجل « يا ايها الانسان ماغرك بربك  
الكريم<sup>(١)</sup> الذي خلقك فسواك فعدلك في اي صورة ما شاء ركبك »  
وقوله عز وجل « الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى » واما المعاش  
فحيث هيا لهم اسباب ما يعيشون به ويتمتعون به من خلق السموات  
والارض وما بينهما وجميع ذلك في قوله عز وجل « الم نجعل الارض

(١) قال ابن القيم في الجواب الكافي في اصناف المغترين : ومنهم من  
من يغتر بفهم فاسد فهمه من النصوص فاتكأوا عليه كاتكال بعضهم على قوله  
تعالى «ولسوف يعطيك ربك فترضى» زعموا انه لا يرضى ان يكون في النار  
احد من امته وهذا من ابين الكذب عليه فانه يرضى بما يرضى به ربه عز  
وجل والله تعالى يرضيه تعذيب الفسقة والخنوة والمضرب على الكبائر  
فحاشا رسوله ان يرضى بما لا يرضى به ربه تعالى . وكاغترار بعض الجهال  
بقوله تعالى « ما غرك بربك الكريم » فيقول كرمه وقد يقول بعضهم انه لقن  
المغتر حجته وهذا جهل قبيح وانما غره بربه الغرور وهو الشيطان ونفسه  
الامارة بالسوء وجهله وهواه . واتى سبحانه بلفظ « الكريم » وهو السيد العظيم  
المطاع الذى لا ينبغى الاغترار به ولا اهمال حقه فوضع هذا المغتر الغرور  
في غير موضعه واغتر بمن لا ينبغى الاغترار به اه ونحوه للغزالي في الاحياء

مهادا الى قوله ان يوم الفصل كان ميقاتا « وفي قوله عز وجل  
« فلينظر الانسان الى طعامه انا صبينا الماء صبا » الى قوله عز وجل  
« متاعاً لكم ولانعامكم »

واما خصوصاً فرعاية مصلحة العباد السعداء حيث هداهم  
السبيل ، ووقفهم لنيل الثواب الجزيل ، في خير مقيل ،  
وعند التحقيق انما راعي مصلحة العباد عموماً حيث دعا الجميع الى  
الايمان الموجب لمصلحة العباد لكن بعضهم فرط بعدم الاجابة بدليل  
قوله عز وجل « واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمي على الهدى » . تحرير  
هذا المقام ان الدعاء كان عموماً والتوفيق المكمل للمصلحة المصحح  
لوجودها كان خصوصاً بدليل قوله عز وجل « والله يدعو الى دار  
السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم » فدعا عاماً وهدى  
ووفق خاصاً

اذا عرف هذا فمن المحال ان يراعى الله عز وجل مصلحة خلقه  
في مبداهم ومعادهم ومعاشهم ثم يهمل مصلحتهم في الاحكام الشرعية  
اذ هي اهم فكانت بالمراعاة اولى ولانها ايضاً من مصلحة معاشهم لانها  
صيانة اموالهم ودمائهم واعراضهم ولا معاش لهم بدونها فوجب القول  
بانها راعاها لهم . واذا ثبت رعايته اياها لم يجز اهمالها بوجه من الوجوه .  
فان وافقها النص والاجماع وغيرهما من ادلة الشرع فلا كلام . وان

خالفها دليل شرعي وفق بينه وبينها بما ذكرناه من تخصيصه وتقديمها  
بطريق البيان

واما ان رعاية المصلحة مبرهنة فقد دل عليه ما ذكرناه من اهتمام  
الشرع بها وادلته

( ثم قال الطوفي بعد بيانه الاجماع وادلته ومعارضتها ) :

ومما يدل على تقديم رعاية المصلحة على النصوص والاجماع على  
الوجه الذي ذكرنا وجوه :

احدها : ان منكري الاجماع " قالوا برعاية المصالح فهي اذاً  
محل وفاق والاجماع محل الخلاف والتمسك بما اتفقوا عليه اولى من  
من التمسك بما اختلفوا فيه

الوجه الثاني : ان النصوص مختلفة متعارضة فهي سبب الخلاف  
في الاحكام المذموم شرعاً ورعاية المصلحة امر متفق في نفسه لا يختلف  
فيه فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعاً فكان اتباعه اولى وقد قال الله  
عز وجل " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، ان الذين فرقوا  
دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء " وقوله عليه السلام : « لا تختلفوا  
فتختلف قلوبكم ، وقال عز وجل في مدح الاجتماع » واللف بين

( ١ ) كالنظام وبعض الشيعة والخوارج والظاهرية ما عدا اجماع

الصحابة ا هـ من المصنف

قلوبهم لو انفقت ما في الارض جميعاً ما الفت بين قلوبهم ولكن الله الف بينهم» وقال عليه السلام : «كونوا عباد الله اخواناً»  
 الثالث : قد ثبت في السنة معارضة النصوص بالمصالح ونحوها في قضايا<sup>(١)</sup> منها معارضة ابن مسعود النص والاجماع بمصلحة الاحتياط للعبادة كما سبق<sup>(٢)</sup>، ومنها قوله عليه السلام حين فرغ من الاحزاب « لا يصلين احدكم العصر الا في بني قريظة » فصلى احدثهم قبلها وقالوا لم يرد منا ذلك وهو شبيه بما ذكرنا

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة ( لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد ابراهيم ) وهو يدل على ان بنائها على قواعد ابراهيم هو الواجب في حكمها فتركه لمصلحة الناس

- (١) من القضايا المشهورة في ذلك حديث العباس في حجة الوداع وقوله للنبي عليه السلام لما نهى ان يعصد شجر مكة ويختلى خلاها الا الاذخر يا رسول الله فقال عليه السلام : الا الاذخر . ومنها حديث البخاري في اول كتاب الشركة لما خفت ازواد القوم واملقوا وانوا النبي صلى الله عليه وسلم في نحر ابلهم فاذن لهم فقال لهم عمر ما بقاؤكم بعد ابلکم ودخل على النبي عليه السلام فاخبره فامر ان تجمع ازواد الناس الحديث
- (٢) اى في بحث له سابق طوينا اختصاراً وهو قوله ان الصحابة اجمعوا على جواز التيمم للرض وعدم الماء وخالف ابن مسعود واحتج عليه ابو موسى الاشعري فلم يلتفت كما بسطه البخاري في صحيحه

ومنها انه عليه السلام لما امرهم بجعل الحج عمرة قالوا كيف وقد  
 سمي الحج وتوقفوا وهو معارضة للنصر بالعادة وهو شبيه بما نحن فيه  
 وكذلك يوم الحديبية لما امرهم بالتحلل توقفوا تمسكاً بالعادة  
 في ان احدا لا يحل قبل قضاء المناسك حتى غضب صلى الله عليه  
 وسلم وقال : ( مالي امر بالشئ فلا يفعل )

ومنها ما روى ابو يعلى الموصلي في مسنده ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعث ابا بكر ينادي (من قال لا اله الا الله دخل الجنة ) فوجده  
 عمر فرده وقال اذا يتكلموا ، وكذلك رد عمر ابا هريرة عن مثل  
 ذلك في حديث صحيح وهو معارضة لنص الشرع بالمصلحة ، فكذلك  
 من قدم رعاية مصالح المكلفين على باقي ادلة الشرع يقصد بذلك  
 اصلاح شأنهم وانتظام حالهم وتحصيل ما تفضل الله به عليهم من  
 الصلاح وجمع الاحكام من التفرق وائتلافها عن الاختلاف فوجب  
 ان يكون جائزاً ان لم يكن متعيناً ، فقد ظهر بما قررناه ان دليل  
 رعاية المصالح اقوى من دليل الاجماع فليقدم عليه وعلى غيره من  
 ادلة الشرع عند التعارض بطريق البيان ،

فان قيل حاصل ما ذهبتم اليه تعطيل ادلة الشرع بقياس مجرد  
 وهو كقياس ابليس فاسد الوضع والاعتبار قلنا وهم واشتباه ، من  
 نأثم بعد الانتباه . وانما هو تقديم دليل شرعي على اقوى منه وهو دليل

الاجماع على وجوب العمل بالراجح كما قدمتم انتم الاجماع على النص  
والنص على الظاهر . وقياس ابليس وهو قوله « انا خير منه خلقتني  
من نار وخلقته من طين » لم يقم عليه ما قام على رعاية المصالح من  
البراهين وليس هذا من باب فساد الوضع بل من باب تقديم رعاية  
المصالح كما ذكرنا

فان قيل الشرع اعلم بمصالح الناس وقد اودعها ادلة الشرع وجعلها  
اعلاماً عليها يعرف بها فترك ادلته لغيرها مراغمة ومعاندة له قلنا  
اما كون الشرع اعلم بمصالح المكلفين فنعم واما كون ما ذكرناه من  
رعاية المصالح تركا لادلة الشرع بغيرها فنوع بل انما نترك ادلته بدليل  
شرعي راجع عليها مستند الى قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار »  
كما قلتم في تقديم الاجماع على غيره من الادلة ، ثم ان الله عز وجل  
جعل لنا طريقاً الى معرفة مصالحنا عادة فلا نتركه لامر مبهم يحتمل  
ان يكون طريقاً الى المصلحة ويحتمل ان لا يكون

(١) يشير الى ما ذكره القرافي في تنقيحه من تقديم الاجماع على النص  
وعبارة الشافعي في رسالته في باب الاستحسان في شروط من يقيس : ويستدل  
على ما احتمل التأويل بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يجد سنة  
في اجماع المسلمين : وذكر نحوه في عدة مواضع منها

فان قيل خلاف الأمة في مسائل الاحكام رحمة وسعة فلا يحويه حصر بحكم في جهة واحدة لئلا يضيق عليهم مجال الاتساع قلنا هذا الكلام ليس منصوصاً عليه من جهة الشرع حتى يمثل<sup>(١)</sup> ولو كان لكان مصلحة الوفاق ارجح من مصلحة الخلاف فلقد قدم ، ثم ما ذكرتموه من مصلحة الخلاف بالتوسعة على المكلفين معارض بمفسدة تعرض منه وهو ان الآراء اذا اختلفت وتعددت اتبع بعض الناس اخص المذاهب فافضى الى الانحلال والفجور . وايضاً فان بعض اهل الذمة ربما اراد الاسلام فتمنعه كثرة الخلاف وتعدد الآراء . لان الخلاف منفور عنه بالطبع ولهذا قال الله عز وجل « الله نزل احسن الحديث كتاباً متشابهاً » اي يشبه بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً لا يختلف الا بما فيه من المتشابهات وهي ترجع الى المحكمات بطريقها<sup>(٢)</sup> . ولو اعتمدت رعاية المصالح المستفادة من قوله عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار » على ما نقرر لا تجد طريق الحكم وانتفى الخلاف ، فان قيل هذه الطريقة التي سلكتها اما ان تكون خطأ فلا يلتفت اليها او صواباً فاما ان ينحصر الصواب فيها او لا فان انحصر لزم ان الأمة من اول الاسلام الى حين ظهور هذه الطريقة

(١) يشير الى ان حديث اختلاف امتي رحمة لا اصل له كما بين في

الموضوعات (٢) يعني طريق السلف المبسوط في موضعه

على خطأ اذ لم يقل بها احد منهم<sup>(١)</sup> وان لم ينحصر فهي طريقة جائزة من الطرق ولكن طريق الائمة التي انفقت الأمة على اتباعها اولى بالمتابعة لقوله عليه السلام « اتبعوا السواد الاعظم فان من شذ شذ في النار »

فالجواب انها ليست خطأ لما ذكرنا عليها من البرهان ولا الصواب منحصر فيها قطعاً بل ظناً واجتهاداً وذلك يوجب المصير اليها اذ الظن في الفرعيات كالقطع في غيرها . وما يلزم على هذا من خطأ الأمة فيما قبله لازم على رأي كل ذي قول او طريقة انفرد بها غير مسبوق اليها والسواد الاعظم الواجب اتباعه هو الحجة والدليل الواضح والالزم ان يتبع العلماء العامة اذا خالفوهم لان العامة اكثر وهو السواد الاعظم واعلم ان هذه الطريقة هي التي قررناها مستفيدين لها من الحديث المذكور ليست هي القول بالمصالح المرسلة على ما ذهب اليه مالك بل

(١) اي بمنطوقها وان استفيد مفهومها من قواعدهم وقدمنا ما يقرب منه عند الحنفية رحمهم الله من تخصيص النص بالعرف عن الذخيرة ونحوه نقل الشافعية عن القاضي حسين ان مبني الفقه على ان اليقين لا يرفع بالشك والضرر يزال ، والمثقة تجلب التيسير ، والعادة محكمة ، وارجعه العز بن عبد السلام في قواعد الى قاعدتين اعتبار المصالح ودرء المفاسد وبعضهم الى تحكيم العادة قال القاضي زكريا وبحث بعضهم رجوع الجميع الى جلب المصالح كذا في حواشي العطار على جمع الجوامع واظن البعض الذي عناه القاضي زكريا هو الطوفي المصنف



هي ابلغ من ذلك وهي التعويل على النصوص والاجماع في العبادات والمقدرات وعلى اعتبار المصالح في المعاملات وباقي الاحكام

و تقرير ذلك ان الكلام في احكام الشرع اما ان يقع في العبادات والمقدرات ونحوها او في المعاملات والعادات وشبهها فان وقع في الاول اعتبر فيه النص والاجماع ونحوهما من الادلة

غير ان الدليل على الحكم اما ان يتحد او يتعدد فان اتحد مثل ان كان فيه آية او حديث او قياس او غير ذلك ثبت به . وان تعدد الدليل مثل ان كان آية وحديثاً واستصحاباً ونحوه فان اتفقت الادلة على اثبات او نفي ثبت بها وان تعارضت فيه فاما تعارضاً يقبل الجمع او لا يقبله فان قبل الجمع جمع بينهما لان الاصل في ادلة الشرع الاعمال لا الالغاء غير ان الجمع بينها يجب ان يكون بطريق قريب واضح لا يازم منه التلاعب ببعض الادلة وان لم يقبل الجمع فالاجماع مقدم على ما عداه من الادلة التسعة عشر والنص مقدم على ما سوى الاجماع، ثم ان النص منحصري الكتاب والسنة ثم لا يخلو اما ان ينفرد بالحكم احدهما او يجتمعان فيه فان انفرد به احدهما فاما الكتاب او السنة فان انفرد به الكتاب فاما ان يتحد الدليل او يتعدد فان اتحد بان كان في الحكم آية واحدة عمل بها ان كانت نصاً او ظاهراً فيه وان

كانت مجملة<sup>(١)</sup> فان كان احد احتماليها او احتمالاتها اشبه بالادب مع  
الشرع عمل به وكان ذلك كالبيان  
وان استوى احتمالاها في الادب مع الشرع جاز الامر ان والمختار  
ان يتعبد بكل منهما مرة

وان لم يظهر وجه الادب وقف الامر على البيان  
وان تعدد الدليل من الكتاب فان كان في الحكم منه آيتان او  
اكثر فان اتفق مقتضاهن كالاتية الواحدة وان اختلف فان قبل الجمع  
جمع بينهما بتخصيص او تقييد او نحوه وان لم يقبل الجمع فان علم نسخ  
بعضها بعينه فيها والا فالمنسوخ منهما مبهم فليستدل عليه بموافقة السنة  
غيره اذ السنة بيان الكتاب وهي انما تبين ما ثبت حكمه لا ما نسخ  
وان انفردت السنة بالحكم فان كان فيه حديث واحد فان صح عمل  
به كالاتية الواحدة وان لم يصح لم يعتمد عليه<sup>(٢)</sup> واخذ الحكم من

- (١) المجلد ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ الا ببيان  
شواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الاقدام كاشتراك او اغرابة اللفظ  
او لانتقاله من معناه الظاهر الى غير ما هو معلوم كذا في تعريفات السيد  
(٢) اى لانه لا يعمل به في المعاملات بل في فضائل الاعمال على قول  
ومنه من منع العمل به مطلقا كما بسط في كتب المصطلح وقد ذكر مسلم  
في مقدمة صحيحة ان الراوي الاحاديث الضعيفة غاش آثم في فصل ينبغي  
العناية به وبالاولى ما كان منها في باب الصفات ولذا قال القاضي عياض —

الكتاب ان وجد والا فمن الاجتهاد ان ساغ مثل ان يعمل بما هو  
اشبه بالادب مع الشرع وتعظيم حقه وان لم يسغ فيه الاجتهاد وقف  
على البيان

وان كان فيه اكثر من حديث فان صح جميعها فاما ان تتساوى  
في الصحة او تتفاوت فان تساوت في الصحة فان اتفق مقتضاها  
فكالحديث الواحد وان اختلفت فان قبلت الجمع جمع بينها والا فبعضها  
منسوخ فان تعين والا استدل عليه بموافقة الكتاب او الاجماع غيره  
او بغير ذلك من الادلة

وان لم نصح جميعها فان كان الصحيح منها واحدا فكما لم يكن في  
الحكم الا حديث واحد فان كان الصحيح اكثر من واحد فان  
اتفقت عمل بها وان اختلفت جمع بينها ان امكن الجمع والا فبعضها  
منسوخ كما سبق فيما اذا كان جميع الاحاديث صحيحا

وان تفاوتت في الصحة فان كان بعضها اصح من بعض فان اتفق  
مقتضاها فلا اشكال كالحديث الواحد وان تعارضت فان قبلت الجمع  
جمع بينها وان لم تقبله قدم الاصح فالاصح

— في الشفا في الوجه السابع : فاما ما لا يصح من هذه الاحاديث فواجب ان  
لا يذكر منها شيء في حق الله وحق انبيائه وان لا يتحدث بها ولا يتكلف  
الكلام على معانيها والصواب طرحها وترك الشغل بها الا ان تذكر على وجه  
التعريف بانها ضعيفة المقاد واهية الاسناد الخ

ثم ان اتحد الاصح عمل به وان تعدد فان اتفق فكالحديث  
الواحد وان تعارض جمع بينه ان قبل الجمع والا فبعضه منسوخ معين  
او مبهم يستدل عليه بما سبق . وان اجتمع في الحكم كتاب وسنة  
فان اتفقا عمل بهما واحدهما بيان للآخر او مؤكده وان اختلفا  
فان امكن الجمع بينهما جمع وان لم يمكن فان اتجه نسخ احدهما بالآخر نسخ  
به وان لم يتجه فهو محل نظر وتفصيل والاشبه بتقديم الكتاب لأنه  
الاصل الاعظم ولا يترك بفرعه

هذا تفصيل القول في احكام العبادات

اما المعاملات ونحوها فالمتبع فيها مصلحة الناس كما تقرر

فالمصلحة وباقى ادلة الشرع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا فيها  
ونعمت كما اتفق النص والاجماع والمصلحة على اثبات الاحكام  
الخمس<sup>(١)</sup> الكلية الضرورية وهي قتل القاتل والمرتد وقطع السارق وحد  
القاذف والشارب ونحو ذلك من الاحكام التي وافقت فيها ادلة الشرع

(١) قال القرافي في توقيعه : الكليات الخمس وهي حفظ النفوس  
والاديان والانساب والعقول والاموال— قيل والاعراض—حكي الغزالي  
وغيره اجماع الملل على تحريمها وانه تعالى ما اباح العرض بالقذف والسباب  
قط ولا الاموال بالسرقة والغصب ولا الانساب باباحة الزنا ولا العقول باباحة  
المكرات ولا النفوس والاعضاء باباحة القطع والقتل ولا الاديان باباحة  
الكفر وانتهاك حرم المحرمات

المصلحة وان اختلفا فان امكن الجمع بينهما بوجه ما جمع مثل ان يحمل بعض الادلة على بعض الاحكام والاحوال دون بعض على وجه لا يخل بالمصلحة ولا يفضي الى التلاعب بالادلة او بعضها . وان تعذر الجمع بينهما قدمت المصلحة على غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » وهو خاص في نفي الضرر المستلزم لرعاية المصلحة فيجب تقديمه ولان المصلحة هي المقصودة من سياسة المكلفين باثبات الاحكام وباقي الادلة كالوسائل . والمقاصد واجبة التقديم على الوسائل<sup>(١)</sup>

ثم ان المصالح والمفاسد قد تتعارض فيحتاج الى ضابط يدفع محذور تعارضها فنقول كل حكم نفرضه فاما ان نتحضر مصلحته فان اتحدت بان كان فيه مصلحة واحدة حصلت . وان تعددت بان كان فيه مصلحتان ومصالح فان امكن تحصيل جميعها حصل وان لم يمكن حصل الممكن

(١) اى واجب اعتبارها وملاحظتها اولاً وبالذات لانها هي سر الشريعة ولبابها كالمعاني بالنسبة الى الالفاظ فان الالفاظ لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة لمعانيها ومن هنا ذهب السلف الى تحريم الحيل فان من عرف قدر الشرع وحكمته وما اشتمل عليه من رعاية مصالح العباد تبين له حقيقة الحال وقطع بان الله تعالى يتنزه ان يشرع لهباده نقض شرعه وحكمته بانواع الخداع والاحتيال انظر بسط ذلك في اعلام الموقعين

فان تعذر تحصيل ما زاد على المصلحة الواحدة فان تفاوتت المصالح في الاهتمام بها حصل الالم منها وان تساوت في ذلك حصلت واحدة منها بالاختيار الا ان يقع ههنا تهمة فبالقرعة . وان تمحضت مفسدته فان التحدث دفعت وان تعددت فان امكن درء جميعها درئت . وان تعددت دريء منها الممكن . فان تعذر درء ما زاد على مصلحة واحدة فان تفاوتت في عظم المفسدة دفع اعظمها وان تساوت في ذلك فبالاختيار او القرعة ان اتجهت التهمة

وان اجتمع فيه الامران المصلحة والمفسدة فان امكن تحصيل المصلحة ودفع المفسدة تعين وان تعذر فعل الالم من تحصيل او دفع ان تفاوتتا في الالهمية وان تساويا فبالاختيار او القرعة ان اتجهت التهمة

وان تعارض مصلحتان او مفسدتان او مصلحة ومفسدة وترجح كل واحد من الطرفين من وجه دون وجه اعتبرنا ارجح الوجهين تحصيلاً او دفعاً فان استويا في ذلك عدنا الى الاختيار او القرعة

(١) يقرب من هذا قاعدة عظمى اشار لها ابن نيمية عليه الرحمة بقوله : اذا اشكل على الناظر او السالك حكم شيء هل هو الاباحة او التجريم فلينظر الى مفسدته وثمرته وغايته فان كان مشتملاً على مفسدة راجحة ظاهرة فانه يستحيل على الشارع الامر به او اباحته بل يقطع ان الشرع يحرمه لاسيما اذا كان مفضياً الى ما يبغضه الله ورسوله اه

فهذا ضابط مستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم ( لا ضرر ولا  
 ضرار ) يتوصل به الى ارجع الاحكام غالباً وينتفى به الخلاف بكثرة  
 الطرق والاقوال

مع ان في اختلاف الفقهاء فائدة عرضت خارجة عن المقصود  
 وهي معرفة الحقائق التي تتعلق بالاحكام واعراضها ونظائرها والفروق  
 بينها وهي شبيهة بفائدة الحساب من جزالة الرأي

وانما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها  
 لان العبادات حق للشرع خاص به ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفا  
 وزماناً ومكاناً الا من جهته فيأتي به العبد على مارسم له ولان غلام  
 احدا لا يعد مطيعاً خادماً له الا اذا امثل مارسم له سيده وفعل ما يعلم  
 انه يرضيه فكذلك ههنا ولهذا لما تعبدت الفلاسفة بعقولهم ورفضوا  
 الشرائع اسخطوا الله عز وجل وضلوا واضلوا وهذا بخلاف حقوق  
 المكلفين فان احكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم وكانت هي  
 المعتبرة وعلى تخصيصها المعول

ولا يقال ان الشرع اعلم بمصالحهم فلتؤخذ من ادلته لانا نقول  
 قد قررنا ان المصلحة من ادلة الشرع وهي اقواها واخصها فلنقدمها

## في تحصيل المصالح<sup>(١)</sup>

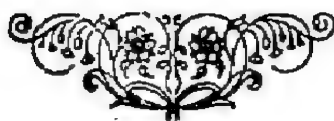
ثم هذا انما يقال في العبادات التي تخفى مصالحها عن مجارى العقول والعادات اما مصلحة سياسة المكافين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل فاذا رأينا دليل الشرع متقاعدا عن افادتها علمنا انا احلنا في تحصيلها على رعايتها كما ان النصوص لما كانت لا تنفي بالاحكام علمنا انا احلنا لتمامها على القياس وهو الحاق المسكوت عنه بالنصوص عليه بجامع بينهما والله عز وجل اعلم بالصواب

(١) قال الامام القرافي : ان المصلحة المرسلة في جميع المذاهب عند التحقيق لانهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار ولا نعني بالمصلحة المرسلة الا ذلك ومما يؤكّد العمل بالمصلحة المرسلة ان الصحابة رضوان الله عليهم عملوا امورا لمطلق المصلحة لا لتقدم شاهد بالاعتبار نحو تدوين الدواوين ثم قال : ينقل عن مذهبنا ( المالكية ) ان من خواصه اعتبار العوائد والمصلحة المرسلة وسد الذرائع وليس كذلك . اما العرف فمشارك بين المذاهب ومن استقرأها وجدتم بصرحون بذلك فيها . واما المصلحة المرسلة فغيرنا بصرح بانكارها ولكنهم عند التفريع تجدهم يعلمون بمطابق المصلحة ولا يطالبون انفسهم عند الفروق والجوامع بابداء الشاهد لها بالاعتبار بل يعتمدون على مجرد المناسبة وهذا هو المصلحة المرسلة . واما الذرائع فمنها ما هو مجمع عليه ومنها ما هو مختلف فيه اهـ ولا بد من القيم في اعلام الموقعين فصل في سد الذرائع ذكر فيه تسعاً وتسعين مثلاً من الشارع في منع الذرائع المفضية الى المفاسد . ومن توسع في بحث المصالح المرسلة الامام الاصولي الشيخ ابواسحق —



— الشاطبي المالكي في كتابه الموافقات فقد جود الاستدلال عليها والنظر في  
لواحقها في الجزء الثاني فارجع اليه ان رمت المزيد على ما هنا

يقول جامع هذه التعليقات « جمال الدين القاسمي » كان اشار بتجريد  
هذا المبحث الاصولي الواسع من شرح الطوفي للاربعين النووية في شرح الحديث  
الثاني والثلاثين « لا ضرر ولا ضرار » احد العلماء الاعلام ثم تفرغت لتجريده  
من نسخة مخطوطة عام (٧٥٦) وبذلت الجهد في تصحيحه وطويت من  
اصله جملاً اقتصاراً على ما يتعلق بهذا الفن ثم علقت عليه ما  
يكمل فوائده ، وينقح مباحثه وقواعده ، ويذكر نظائره  
وشواهد ، في بضع ايام آخرها مساء الثلاثاء  
في (٦) شعبان عام (١٣٢٤) بدمشق  
والحمد لله أولاً وآخراً



( فهرست رسالة الطوفي )

صحيحة

- ٣٨ ترجمة المؤلف
- ٣٩ بيان ادلة الشرع التسعة عشر وثمتمها في الشرح الى (٤٥) وتعريف كل منها
- ٤٦ } الاستدلال بمحدث ( لا ضرر ولا ضرار ) على المصالح وتقديمها على سائر الادلة
- ٤٨ النظر الى المصلحة من جهة لفظها وحدها واهتمام الشرع بها وانها مبرهنة
- ٥٠ الاستدلال بآية « قد جاءكم موعظة » على رعاية المصالح من وجوه
- ٥٠ اهتمام الشرع بها من وجوه الاول في بحث تعليل افعاله تعالى
- ٥١ ادلة المصلحة من الكتاب والسنة والاجماع والنظر
- ٥٣ الاستدلال بآية « يا ايها الانسان ما غرك بربك الكريم على المصالح
- ٥٥ وجوه آخر تدل على رعاية تقديم المصلحة
- ٥٦ بيان انه ثبت في السنة معارضة النصوص بالمصالح في قضايا
- ٥٨ ايرادات على تقديم رعاية المصالح والجواب عنها
- ٦٠ بيان ان طريقة المصنف في المصلحة ابلغ مما ذهب اليه المالكية
- ٦١ ضابط للاحكام في العبادات والمعاملات على مذهب المصنف
- ٦٤ بيان الكليات الخمس الواجب رعايتها
- ٦٥ ضابط لتعرف ما يشكل حكمه اهو الاباحة او الحظر ( في الشرح )
- ٦٨ قول القرافي ان المصلحة في جميع المذاهب عند التحقيق ( في الشرح )

# رسالة

## في أصول الفقه

### للمحافظ السيوطي

#### عليه الرحمة

#### ترجمة المؤلف

هو الامام المحافظ عبد الرحمن بن الكمال ابي بكر بن محمد الخضيرى  
السيوطي ولد سنة ٨٤٩ بمصر ونشأ يتيماً وحفظ القرآن ثم العمدة ومنهاج  
الفقه والاصول والالفية وشرع في الاشتغال بالعلم من سنة ٨٦٤ وشرع  
في التصنيف عام ٨٦٦ واجيز بالتدريس في العربية ذاك العام واجيز بالافتاء  
من سنة ٧٦ ونيفت تأليفه على الثلاثمائة٠ وسافر الى الشام والحجاز واليمن  
والهند والمغرب والتكرور وبلغت مشايخه سماعاً واجازة نجومائة وخمسين وقال  
عن نفسه : ولم اكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو اهم وهو قراءة الدراية :  
وقد ترجم نفسه في حسن المحاضرة في طبقات المجتهدين في مصر  
ترجمة سابعة وكانت وفاته سنة ٩١١ وذكر في طبقات

الشافعية في ترجمة والده ان والده ولد بسيوط

بعد الثمانمائة٠ وفي ترجمة نفسه : ان

جدهم الاعلى كان اعجمياً

او من الشرق اه

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الامام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله :  
( علم اصول الفقه : ادلته الاجمالية ، وكيفية الاستدلال بها ،  
وحال المستدل \* والفقه معرفة الاحكام الشرعية التي طريقها  
الاجتهاد \* والحكم ان عوقب تاركه فهو واجب ، او فاعله فهو  
حرام ، او اتيب فاعله فهو ندب ، او تاركه فهو كره ، او لم يتيب  
ولم يعاقب فهو مباح ، او نفذ واعتدبه فهو صحيح ، وغيره باطل \*  
وتصور المعلوم على ماهو به علم ، وخلافه جهل \* والمتوقف على نظر  
واستدلال مكتسب ، وغيره ضروري \* والنظر الفكر في المطلوب \*  
والدليل هو المرشد \* والظن راجح التجويزين ، والمرجوح وهم ،  
والمستوي شك \* )

( الادلة )

الادلة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس  
( مباحث الكتاب )

الكلام : امر . ونهي . وخبر . واستفهام . وتمن . وعرض .  
وقسم . او حقيقة ماعلى موضوعه وغيره مجاز \* الامر طلب الفعل ممن

دونه بافعل، وهي للوجوب عند الاطلاق، لا لفور او تكرار الا لدليل،  
وهو نهي عن ضده وعكسه، او يوجب ما لا يتم الا به، ويدخل فيه  
المؤمن لاساء وصبي ومجنون ومكره، والكافر مخاطب بالفروع وشرطها،  
ويرد لندب واباحة وتهديد وتسوية وغيرها \*

والنهي استدعاء الترك، وفيه مامر \*

الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وغيره انشاء \*

العام ما شمل فوق واحد، ولفظه ذو اللام فرداً وجمعاً، ومن،  
وما، واي، واين، ومتى، ولا في النكرات، ولا عموم في الفعل  
بل هو من صفات الالفاظ \*

التخصيص تميز معنى الجملة بشرط ولو مقدماً، وصفة، ويحمل  
المطلق على المقيد، واستثناء، وهو اخراج من متعدد بشرط ان يتصل  
ولا يستغرق، ويجوز من غير الجنس وتقدمه . وتخصيص الكتاب  
به وبالسنة . وهي بها وبه . وهما بالقياس \*

المجمل ما افتقر الى البيان، والبيان اخراج الشيء من حيز  
الاشكال الى حيز التجلي \*

النص ما لا يحتمل غير معنى \*

الظاهر ما احتمل امرين احدهما اظهر \* فان حمل على الآخر

لدليل فمؤول

النسخ رفع الحكم الشرعي بخطاب . ويجوز الى بدل وغيره .  
واغلظ واخف . ونسخ الكتاب به وبالسنة<sup>(١)</sup> وهي بهما

(١) هذا حكاة بعض اصحاب الشافعي عنه قولاً وحكى كثيرون عنه انه لا ينسخ الكتاب بالسنة جزماً كما في المحلى على جمع الجوامع قال العطار في حواشيه : ونص عبارة الشافعي : وابان الله انه انما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وان السنة لا تكون ناسخة للكتاب وانما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصاً ومفسرة معنى ما انزل الله منه جملاً : الخ وتراه في باب ابتداء الناسخ والمنسوخ في رسالته مطولاً ، وفي جواب اهل الايمان لثقي الدين ابن تيمية في تفسير قوله تعالى « ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها » ماثله يتوجه الاحتجاج بهذه الآية على انه لا ينسخ القرآن الا قرآن كما هو مذهب الشافعي وهو اشهر الروايتين عن الامام احمد بل هي المنصوصة عنه صريحاً ان لا ينسخ القرآن الا قرآن يجيء بعده وعليها عامة اصحابه وذلك لان الله قد وعد انه لا بد للمنسوخ من بدل مماثل او خير الخ مابسطة وقال الامام التجاس في كتابه الناسخ والمنسوخ في باب اختلاف العلماء في الذي ينسخ القرآن والسنة : ومنهم من يقول ينسخ القرآن القرآن ولا يجوز ان تنسخه السنة وهذا قول الشافعي في جماعة معه . ونقل الرازي في تفسير آية « ما ننسخ من آية » وآية « واذا بدلنا آية مكان آية » عن ابي مسلم الاصفهاني ان النسخ غير واقع في هذه الشريعة (قال) واما سائر المفسرين فقالوا بوقوعه انتهى وقال ابن تيمية في بعض فتاويه : المنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجع كتخصيص العام وثقييد المطلق فان هذا متشابه لانه يمتثل معنيين ويدخل فيه المحمل فانه متشابه واحكامه رفع ما ينوهم فيه من المعنى الذي ليس بهراد اه وقال العلامة ولي الله الدهلوى في النور الكبير في اصول التفسير في الباب الثاني في الفصل الثاني من المواضع الصعبة في —

( السنة )

قوله صلى الله عليه وسلم حجة . واما فعله فان كان قرينةً ودل  
دليل على الاختصاص به فظاهر والا حمل على الوجوب او النذب  
او يوقف . اقول . او غيرها فالاباحة . وتقريره على قول او فعل حجة  
وكذا ما فعل في عهده وعلم به وسكت عليه \* ومثواترها يوجب العلم  
والآحاد منها العمل \* وليس مرسل غير سعيد بن المسيب حجة

( الاجماع )

الاجماع اتفاق فقهاء العصر على حكم الحادثة . وهو حجة في

— فن التفسير التي ساحتها واسعة جداً والاختلاف فيها كثير معرفة النسخ  
والمنسوخ . واقرى الوجوه الصعبة اختلاف اصطلاح المتقدمين والمتأخرين .  
وما علم في هذا الباب من استقراء كلام الصحابة والتابعين انهم كانوا  
يستعملون النسخ بازاء المعنى اللغوي الذي هو ازالة شيء بشيء لا بازاء مصطلح  
الاصوليين فمعنى النسخ عندهم ازالة بعض الاوصاف من الآية بآية اخرى  
اما بانتهاء مدة العمل او بصرف الكلام عن المعنى المتبادر او بيان كون قيد  
من القيود اتفاقاً او تخصيص عام او بيان الفارق بين المنصوص وما قيس عليه  
ظاهراً او ازالة عادة الجاهلية او الشريعة السابقة فأتسع باب النسخ عندهم  
وكثر جولان العقل هنالك واتسعت دائرة الاختلاف ولهذا بلغ عدد الآيات  
المنسوخة خمسمائة وان تأملت متعمقاً فهي غير محصورة . والمنسوخ باصطلاح  
المتأخرين عدد قليل لا سيما بحسب ما اخترناه من التوجيه اه كلامه  
عليه الرحمة

اي عصر كان ، ولا يشترط انقراضه فلا يجوز الرجوع<sup>(١)</sup> ، ولا يعتبر قول من ولد في حياتهم ، ويصح بقول وفعل ومن بعض لم يخالف \* وليس قول صحابي حجة

(القياس)

القياس رد فرع الى اصل بعلة جامعة في الحكم فان اوجبه العلة<sup>(٢)</sup> فقياس علة ، او دلت عليه<sup>(٣)</sup> فدلالة ، او تردد فرع بين اصلين وألحق بالاشبه فشبهه ، وشرط الاصل ثبوته بدليل وفاق ، والفرع مناسبته للاصل . والعلة الاطراد ، وكذا الحكم ، وهي الجالبة له ، (الاستصحاب)

استصحاب الاصل عند عدم الدليل حجة \* واصل المنافع<sup>(٤)</sup>

(١) اي لا يشترط انقراض العصر بموت المجمعين بل متى اجمعوا على حكم لم يكن لهم ولا لغيرهم الرجوع عنه (٢) اي فلم يحسن عقلاً تخلف الحكم عنها كقياس ضرب الوالدين علم التأنيف (٣) اي ولم توجهه كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة بجامع انه مال نام (٤) ذكر الرازي في تفسير قوله تعالى « ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها » ان هذه الآية تدل على ان الاصل في المضار الحرمة والمنع على الاطلاق (ثم قال) وذكرنا في تفسير قوله تعالى « قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق » ان هذه الآية تدل على ان الاصل في المنافع والذات الاباحة والحل ثم بينا انه لما كان الامر كذلك دخل تحت تلك الآية جميع احكام الله تعالى فكذلك في هذه الآية انها تدل على ان الاصل في المضار والآلام الحرمة واذا ثبت هذا كان جميع احكام الله تعالى داخلاً تحت عموم هذه الآية اه ملخصاً .



## الحل والمضارِ التحريم

( الاستدلال )

اذا تعارض عامان او خاصان وامكن الجمع جمع والا وقفا ، فان  
علم متأخر فناسخ ، او عام وخاص خص العام به ، او كل عام  
وخاص " خص كل بكل . ويقدم الظاهر على المؤول ، والموجب  
للعلم على الظن ، والكتاب والسنة على القياس ، وجليه على خفيه  
( المستدل )

هو المجتهد ، وشرطه العلم بالفقه اصلا وفرعا خلافا ومذهبا والمهم  
من تفسير آيات واخبار ولغة ونحو وحال رواية . والاجتهاد بذل  
الوسع في الغرض ، وليس كل مجتهد مصيباً \* بل ماجوران لم يقصر  
والنقل يد قبول القول بلا حجة \* ولا يجوز للمجتهد

( ١ ) اي كل منهما عام من وجه ، وخاص من وجه فيخص عموم كل واحد  
منهما بخصوص الآخر مثاله حديث « اذا بلغ الماء قلتين فانه لا ينجس » مع  
حديث « الماء لا ينجسه شيء ، الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه » فالاول  
خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص بالمتغير عام في القلتين وما  
دونهما فيخص عموم الاول بخصوص الثاني فيحكم بان القلتين تنجس بالتغير  
ويخص عموم الثاني بخصوص الاول فيحكم على ما دون القلتين بالنجس وان لم  
يتغير هذا مذهب الشافعية ورجح المالكية الثاني لانه نص والاول انما  
يعارضه بمفهومه والقصد التمثيل اه من شرح الورقات للحطاب رحمه الله تعالى

جردت من كتاب النقاية للسيوطي في بيروت ٥ اشعبان سنة ١٣٢٤

## فؤائد

منقولة من كتاب الموافقات

للأصولي المدقق إبراهيم الشاطبي

المتوفي سنة ٧٩٠

قال في المقدمة الاولى : ان اصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية والدليل على ذلك انها راجعة الى كليات الشريعة وما كان كذلك فهو قطعي بيان الاول ظاهر بالاستقراء المفيد للقطع وبيان الثاني من اوجه . احدها انها ترجع اما الى اصول عقلية وهي قطعية واما الى الاستقراء الكلي من ادلة الشريعة وذلك قطعي ايضاً ولا ثالث لهما الا المجموع منهما والمؤلف من القطعيات قطعي وذلك اصول الفقه . والثاني انها لو كانت ظنية لم تكن راجعة الى امر عقلي اذ الظن لا يقبل في العقلية ولا الى كلى شرعي لان الظن انما يتعلق بالجزئيات اذ لو جاز تعلق الظن بكليات الشريعة لجاز تعلقه باصل الشريعة لانه الكلي الاول وذلك غير جائز عادة واعني بالكليات هنا الضروريات والحاجيات والتحسينيات وايضاً لو جاز تعلق الظن باصل الشريعة لجاز تعلق الشك بها وهي لا شك فيها ولجاز تغييرها وتبديلها وذلك خلاف ما ضمن الله عز وجل من حفظها . والثالث انه لو جاز جعل الظني اصلاً في اصول الفقه لجاز جعله اصلاً في اصول الدين وليس كذلك باتفاق فكذلك هنا لان نسبة اصول الفقه من اصل الشريعة كنسبة اصول الدين وان تفاوتت في المرتبة فقد استوت في انها كليات معتبرة في كل ملة وهي داخلة في حفظ الدين من الضروريات وقد قال بعضهم لا سبيل الى اثبات اصول الشريعة بالظن لانه تشريع ولم يتعبد بالظن الا في الفروع — . . . .

وقال في المقدمة الرابعة : كل مسألة مرسومة في اصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية او آداب شرعية او لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في اصول الفقه عارية والذي يوضح ذلك ان هذا العلم لم يختص باضافته الى الفقه الا لكونه مفيداً له ومحققاً الاجتهاد فيه فاذا لم يقد ذلك فليس باصل له ولا يلزم على هذا ان يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهي من جملة اصول الفقه والا ادى ذلك الى ان يكون سائر العلوم من اصول الفقه كعلم النحو واللغة والاشتقاق والتصريف والمعاني والبيان والعدد والمباحة والحديث وغير ذلك من العلوم التي يتوقف عليها تحقيق الفقه وبنى عليها من مسائله وليس كذلك فليس كل ما يقتدر اليه الفقه يعد من اصوله وانما اللازم ان كل اصل يضاف الى الفقه لا يبنى عليه فقه فليس باصل له وعلى هذا يخرج عن اصول الفقه كثير من المسائل التي تكلم عليها المتأخرون وادخلوها فيها كمسألة ابتداء الوضع ومسألة الاباحة هل هي تكليف ام لا ومسألة امر المعلوم ومسألة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم متعبداً بشرع ام لا ومسألة لا تكليف الا بفعل كما انه لا ينبغي ان يعد منها ما ليس منها ثم البحث فيه في علمه وان انبنى عليه الفقه كفضول كثيرة من النحو نحو معاني الحروف ونقاسيم الاسم والفعل والحرف والكلام على الحقيقة والمجاز وعلى المشترك والمترادف والمشتق وشبه ذلك غير انه يتكلم من الاحكام العربية في اصول الفقه على مسألة هي عريضة في الاصول وهي ان القرآن الكريم ليس فيه من طرائق كلام العجم شئ وكذلك السنة وان القرآن عربي والسنة عربية لا بمعنى ان القرآن يشمل على الفاظ اعجمية في الاصل او لا يشمل لان هذا من علم النحو واللغة بل بمعنى انه في الفاظه ومعانيه واساليبه عربي بحيث اذا حقق هذا التحقيق سلك به في الاستنباط منه والاستدلال به مسلك كلام العرب في تقرير معانيها ومنازعها في انواع مخاطباتها خاصة فان كثيراً من الناس ياخذون

ادلة القرآن بحسب ما يعطيه العقل فيها لا بحسب ما يفهم من طريق الوضع  
وفي ذلك فساد كبير وخروج عن مقصود الشارع وهذه مسألة مبينة في كتاب  
المقاصد والحمد لله

وكل مسألة في اصل الفقه يبنى عليها فقه الا انه لا يحصل من الخلاف  
فيها خلاف في فرع من فروع الفقه كوضع الادلة على صحة بعض المذاهب  
او ابطاله عارية ايضاً كالخلاف مع المعتزلة في الواجب الخير والمحرم الخير فان  
كل فرقة موافقة للآخرى في نفس العمل وانما اختلفوا في الاعتقاد بناء على  
اصل محرر في علم الكلام وفي اصول الفقه له تقرير ايضاً وهو هل الوجوب  
والتجريم او غيرهما راجعة الى صفات الالهيان او الى خطاب الشارع ومسألة  
تكليف الكفار بالفروع عند الفخر الرازي وهو ظاهر فانه لا يبنى عليه عمل  
وما اشبه ذلك من المسائل التي فرضوها مما لا ثمره له في الفقه

وقال في المقدمة الخامسة : كل مسألة لا يبنى عليها عمل فالخوض فيها  
خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي واعني بالعمل عمل القلب وعمل  
الجوارح من حيث هو مطلوب شرعاً والدليل على ذلك استقراء الشريعة فانا  
راينا الشارع يعرض عما لا يفيد عملاً مكلفاً به ففي القرآن الكريم « يسألونك  
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج » فوقع الجواب بما يتعلق به العمل  
اعراضاً عما قصده السائل من السؤال عن الهلال لم يبدو في اول الشهر دقيقاً  
كالخيط ثم يمتلئ حتى يصبر بدرًا ثم يعود الى حالته الاولى ثم قال « وليس  
البر بان تاتوا البيوت من ظهورها » بناء على تاويل من ناول ان الآية كلها  
نزلت في هذا المعنى فكان من جملة الجواب ان هذا السؤال في التمثيل  
اتيان للبيوت من ظهورها والبر انما هو التقوى لا العلم بهذه الامور التي لا  
تفيد نفعاً في التكليف ولا تجر اليه اهـ والحمد لله على التمام